أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)



اللجنة العربية للرقابة المصرفية





أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

دراسة الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)"

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

صندوق النقد العربي 2020

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالى والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما بصدر عن اللجان و فر ق العمل المنبثقة عن المجلس، أور اق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان و الفرق إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممار سته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجو انب النقدية و المصر فية التي تتعلق بأنشطة المصار ف المركزية و مؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدر ها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر و التوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق نشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان وفرق العمل والصندوق حول القضايا النقدية والمصر فية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات و زيادة الوعى بهذه القضايا. فالهدف الرئيس منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية و النقدية و المصر فية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس الإدارة صندوق النقد العربي

ملخص تنفيذي

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية المراجعة الرقابية اللاحقة لعملية التقييم، من خلال استعراض الأطر التنظيمية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) في الدول العربية، إضافة إلى الوقوف على المنهجيات والأساليب الرقابية المستخدمة من قبل السلطات الرقابية لمراجعة وتقييم عمليات التقييم الداخلي لرأس المل، والأساليب الداخلية المستخدمة لدى المصارف.

شكلت البيانات المجمعة من الاستبيانات الواردة من السلطات الرقابية في الدول العربية المستجيبة، الأساس التي إعتمدت عليه الدراسة الميدانية المطبقة لمحاولة إستعراض الأطر التنظيمية والتشريعية للسلطات الرقابية في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والمراجعة الرقابية، وذلك بعد إجراء التحليلات اللازمة لها من خلال مقارنة البيانات فيما بين الدول واستخراج النسب والارقام والتعبير عن دلالاتها.

أبرز نتائج الدراسة:

- 1. قيام عشرة مصارف مركزية عربية من بين الدول المستجيبة بإصدار تعليمات/ إرشادات خاصة لتطبيق متطلبات الـ ICAAP، في حين قام مصرف مركزي و احد بتوجيه المصارف لتطبيق متطلبات الـ ICAAP كجزء من متطلبات الحوكمة، بنسبة تطبيق بين الدول المستجيبة بلغت 79 في المائة.
- 2. متوسط الفترة بين تاريخ إصدار التعليمات وتاريخ نفاذها هو 6 أشهر، وتشير النتائج إلى قيام كافة المصارف في الدول المستجيبة والمطبقة للـ ICAAP، بتزويد السلطات الرقابية بتقارير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، في حين أن أغلبية الدول أظهرت أن التقييم يبنى على فترة (ثلاثة إلى خمسة سنوات قادمة).
- 3. قيام عشرة دول مستجيبة ومطبقة لمتطلبات الدعامة الثانية (Pillar II) بإجراء مراجعة وتقييم لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بشكل

- دوري، وإجراء حوار مع المصارف بشأن نتائج عملية المراجعة والتقييم.
- 4. فيما يتعلق بمبدأ التناسبية، بينت النتائج أن ثلاثة دول (بنسبة 21 في المئة من إجمالي الدول المستجيبة) أخذت بعين الاعتبار مبدأ التناسبية عند صياغة منهجية المراجعة والتقييم الرقابية (SREP) لتقييم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).
- 5. تشكل مخاطر الدعامة الأولى النسبة الأكبر في المخاطر التي تواجه المصارف بنحو 77.6 في المائة، بينما تشكل مخاطر الدعامة الثانية ما نسبته 22.4 في المائة.
- 6. بشأن متطلبات الإفصاح، أظهرت النتائج أن هناك تباين بين الدول العربية في إجاباتها حول ما إذا قامت بفرض متطلبات الإفصاح (Disclosure Requirements) على مصارفها فيما يتعلق بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، حيث تبين أن ستة دول فقط قامت بتطبيق متطلبات الحد الأدنى من متطلبات الافصاح.

المحتويات

3	ملخص تنفيذي
7	المقدمة
8	مؤثرات الدراسة
8	أهداف الدراسة
9	أهمية الدراسة
9	نطاق الدراسة
9	1. الإطار التنظيمي لعملية الـ ICAAP
11	.1.1 خصائص التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
11	1.2. مبادئ عملية المراجعة والتقييم الرقابية ICAAP
13	2. المنهجيات والأساليب الرقابية لمراجعة وتقييم ICAAP
16(SR	1.2. المكونات الرئيسية لعملية المراجعة والتقييم الرقابية (EP
وى المجموعة	2.2. تطبيق عملية المراجعة والتقييم الرقابية على مست
18	المصرفية المحلية
سرفية الأجنبية	3.2. تطبيق عملية المراجعة والتقييم الرقابية على الفروع المص
19	
20	3. المنهجيات والأساليب المستخدمة لدى المصارف
20	1.3. عناصر التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الشامل
21	1.1.3. رقابة الإدارة العليا
21	2.1.3. التخطيط والتقييم الرأسمالي الفعال
23	3.1.3. التقييم الشامل للمخاطر
28	4.1.3. اختبارات التحمل
	5.1.3. المتابعة وإعداد التقارير
29	6.1.3. الرقابة الداخلية
المرتبط بها 30	2.3. قياس وتقييم المخاطر بشكل إفرادي ورأس المال الداخلي

ال التنظيمي	3.3. تحديد إجمالي رأس المال الداخلي ومدى التوافق مع رأس الم
33	
33	4.3. تطبيق الآليات المناسبة لإدارة المخاطر والحوكمة
35	4. تجربة سلطة النقد الفلسطينية في تطبيق ICAAP
36	1.4. تحديد المخاطر الخاضعة للتقييم
36	1.1.4. مخاطر الركيزة الأولى
36	2.1.4. المخاطر غير المغطاة بالكامل ضمن الركيزة الأولى
37	3.1.4. المخاطر غير المغطاة في الركيزة الأولى
	.5 النتائج والتوصيات
42	1.5. التحليل ومناقشة النتائج
42	1.1.5. الإطار التنظيمي لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
52	2.1.5. توثيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
54	3.1.5. دورية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
54	4.1.5. عملية المراجعة والتقييم الرقابية
61	5.1.5. التناسبية
68	6.1.5. متطلبات الافصاح
71	2.5. التوصيات
73	قائمة المراجع والمصادر

المقدمة

أكدت الإصدار ات اللاحقة للأزمة المالية العالمية (2008) أهمية الركيزة الثانية لمتطلبات رأس المال، كما أجرت مجموعة من التحسينات على الإطار العام كجزء من مجموعة الإصلاحات الهادفة الى مراكمة رساميل المصارف وتحسين نوعيتها بما يتلائم مع حجم المخاطر. وتعتبر عملية المراجعة الداخلية لكفاية رأس المال أو ما يعرف بالـICAAP من المكونات الرئيسة للدعامة الثانية، بحيث تنتج هذه الألية المستوى الملائم من رأس المال الذي يتناسب مع طبيعة وسمة المخاطر للمصرف، وتمكن المصرف من القيام بعملية التخطيط الرأسمالي على المديين المتوسط والطويل الأجل.

حددت مقررات بازل II والتي صدرت في عام 2006، ثلاثة ركائز رئيسية لإدارة مخاطر ورؤوس أموال المصارف، حيث تضمنت الركيزة الأولى (أو ما يعرف بالدعامة الأولى IPillar I) مجموعة من التعريفات والعمليات والمعادلات لاحتساب متطلبات الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي، فيما فرضت الركيزة الثالثة (Pillar III) الافصاحات التي يجب على المصارف أن تقدمها للمستثمرين والجمهور بشفافية كاملة.

أما الركيزة الثانية (Pillar II)، والتي تعتبر محور هذه الدراسة، فتحدد الإجراءات المطلوبة من المصارف والسلطات الرقابية للإيفاء بمتطلبات كفاية رأس المال، وتفرض على المصارف إجراء تقييماتها الداخلية لكفاية رساميلها مقابل الأنواع المختلفة من المخاطر، وتقديم دلالات على قيامها باستخدام أساليب ومنهجيات قياس وتقييم سليمة لضمان وجود موارد رأسمالية كافية قد تكون إضافية لتغطية المخاطر غير المدرجة أو/ والمدرجة جزئياً ضمن الركيزة الأولى، مع إيلاء الاهتمام لجميع المخاطر الهامة (Material Risk) المرتبطة بأعمالها و أنشطتها.

تهدف عملية المراجعة الرقابية الى الربط ما بين الإطار العام للمخاطر التي تواجهها المصارف وكفاءة نظام إدارة المخاطر وكفاية الرأسمال لديها، وتنطلب توافر آلية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال بما يتوافق مع الإطار العام

للمخاطر، واستراتيجية المصارف للحفاظ على مستويات كافية لرأسمال لمواجهة كافة أنواع المخاطر.

تمارس السلطات الرقابية دورها في إجراء عملية مراجعة وتقييم رقابية (Supervisory Review and Evaluation Process "SREP" لتقييم سلامة التقييم الداخلي لكفاية رأسمل المصرف وتكوين حكمها الكلي واتخذ أية إجراءات مناسبة عندما يكون ذلك ضرورياً.

مؤثرات الدراسة

- اختلاف أساليب التطبيق والأدوات والمنهجيات في الدول العربية لتأثرها بالبيئة التشريعية والتنظيمية لكل دولة.
- انتشار تطبيق معايير بازل الرقابية بين دول العالم والدول العربية، وتباين مواقف الدول العربية في بعض المواضيع إزاء تبنيها.

أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية المراجعة الرقابية اللاحقة لعملية التقييم الداخلي لرأس المال.
- الوقوف على مستوى تبني السلطات الرقابية للدول العربية للأطر التنظيمية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- التعرف على المنهجيات والأساليب الرقابية المستخدمة من قبل السلطات الرقابية لمراجعة وتقييم عمليات التقييم الداخلي لرأس المل.
- الاطلاع على الأساليب الداخلية المستخدمة لدى المصارف في عمليات التقييم الداخلي لرأس المال.
- رصد مدى التوافق والانسجام بين الإجراءات والمعايير المطبقة للجهات الرقابية في الدول العربية.

أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة في التعرف على متطلبات السلطات الرقابية في الدول العربية فيما يتعلق بآليات تطبيق عمليات التقييم الداخلي لكفلية رأس المال و آليات المراجعة الرقابية بالخصوص.
- توفير بيانات ومعلومات مجمعة حول التشريعات والأطر التنظيمية للسلطات الرقابية في الدول العربية بشأن تطبيق عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل السلطات الرقابية والمصارف والجهات ذات العلاقة.

نطاق الدراسة

التشريعات و الاطر التنظيمية في الدول العربية و المتعلقة بالمصارف والتي هي تحت إشر اف البنوك المركزية بقدر ما توفر من معلومات موثوقة للفترة ما بعد عام 2006 وحتى 2019.

1. الإطار التنظيمي لعملية الـ ICAAP

يعتبر "التقييم الداخلي لكفاية رأس المال" عملية مكملة لمتطلبات الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي (الركيزة الأولى)، حيث تأخذ بالاعتبار وجود مجموعة واسعة من أنواع المخاطر، وتقيس قدرة المصارف الداخلية على إدارة مخاطرها ورؤوس أموالها وذلك من خلال قيامها بتطوير نماذج داخلية للمخاطر (Internal risk models). هذه النماذج، غالباً ما ينتج عنها رأسمال المخاطر (قابية، ذلك أقل من الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي المحدد من السلطة الرقابية، ذلك بسبب تأثيرات تتويع النماذج والتعديلات المتعددة عليها والتي يمكن اعتبارها مأخذ على تلك النماذج، مع أنه وبموجب القوانين، من غير المسموح للمصارف أن تقلل من الحدود التنظيمية لرأس المال. من ناحية أخرى، قد يؤدي التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى تحديد متطلبات رأسمال أعلى من الحدود التنظيمية لسببين، هما:

- أ- تغطية مجموعة أكبر من المخاطر مقارنة مع متطلبات الدعامة الأولى (Pillar I).
- ب- اكتشاف أوجه قصور في إدارة المخاطر ورؤوس الأموال لدى المصارف وذلك من خلال عملية المراجعة والتقييم الرقابية (SREP) التي تنفذها السلطات الرقابية.

يتمثل الهدف الأساسي للركيزة الثانية في مواءمة الإطار العام لمخاطر المصرف (Risk Profile) مع نظم إدارة المخاطر فيه ورأس المال المطلوب، حيث ينبغي على المصارف أن تطور عمليات سليمة لإدارة المخاطر التي تواجهها من خلال تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وضبطها. وبناءً على ذلك، يتوجب على المصارف أن تنشئ عملية تقييم كفؤة تغطي كافة العناصر الرئيسة لخطط رأس المال وإدارته، وتوفير رأس المال الكافي لمقابلة هذه المخلط. تستند الركيزة الثانية على أربعة مبادئ هي:

- أ- أن يتوفر لدى كل مصرف آلية لتقييم كفاية رأس المال بالنظر إلى مستويات التعرض في الإطار العام لمخاطر المصرف (Risk Profile)، كما يجب أن يضع المصرف استراتيجية للحفاظ على نسبة كفاية رأس مال مناسبة.
- ب- تقوم السلطة الرقابية بمراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) المعدة من المصرف، ومدى التزامه بنسبة كفاية رأس المال النظامية، واتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة وفقاً لنتائج التقييم مع مراعاة طبيعة وحجم كل مصرف.
- ج- على المصرف أن يعمل بمستوى رسملة أعلى من الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، وللسلطة الرقابية الصلاحية لإلزام المصرف بذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخاصة بالمصرف والدول التي ينشط فيها وجودة عمليات إدارة المخاطر لديه.

د- للسلطة الرقابية التدخل في مرحلة مبكرة من أجل: (1) منع انخفاض رأس المال إلى ما دون النسب الدنيا الكافية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، (2) إلزام المصرف باتخاذ إجراءات تصويبية سريعة إذا لم تتم المحافظة على مستوى رأس المال المطلوب.

ووفقاً لما سبق، يقع على عاتق المصرف مسؤولية تطوير إجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بحيث تكون شاملة وتتناسب مع حجم ونوعية المخاطر وتخطيط رأس المال تبعاً لذلك، كما يجب على إدارة المصرف الاهتمام بالجوانب النوعية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، فضلاً عن تأثير الدورات الاقتصادية، ودرجة الحساسية للمخاطر وأية عوامل خارجية أو داخلية أخرى مع طبيعة المخاطر المصاحبة لأنشطته، والظروف التي يعمل فيها من خلال الحوار مع السلطة الرقابية.

1.1. خصائص التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

- أن يكون جزءاً أساسياً من عملية إدارة المصرف وثقافة اتخاذ القرار.
 - أن يُراجع بشكل دوري.
 - أن يقوم على أساس المخاطر.
 - أن يكون شاملاً.
 - أن يكون ذو رؤية مستقبلية.
 - أن يأخذ في الاعتبار مدى كفاءة عملية قياس وتقييم المخاطر.

2.1. مبادئ عملية المراجعة والتقييم الرقابية ICAAP

المبدأ الأول: يجب أن يتوفر لدى كل مصرف عملية تقييم داخلية لمتطلبات رأس المال المبنية على المخاطر تتماشى مع ملف المخاطر الخاص به.

المبدأ الثاني: تعتبر عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال مسؤولية المصرف، تتناسب مع ظروفه واحتياجاته، وينبغي أن تستخدم المدخلات والتعريفات التي يستخدمها المصرف عادةً لأغراض داخلية.

المبدأ الثالث: يجب أن يعكس تصميم الـ ICAAP الوضع الخاص للمصرف، وأن تكون سياسة رأس المال موثقة بالكامل، وتتحمل إدارة المصرف أو الجهة الرقابية فيه مسؤولية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. يجب ان توافق إدارة المصرف على التصميم والتنفيذ والمنهجية المستخدمة وأهداف عملية التقييم، والتأكد من فعالية سياسات تخطيط وإدارة رأس المال وعملية التنفيذ. يجب أن يتم التقرير بنتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى إدارة المصرف أو الجهة الرقابية لدى المصرف.

المبدأ الرابع: يجب أن تكون عملية التقبيم الداخلي جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر وثقافة صنع القرار في المصرف.

المبدأ الخامس: ينبغي أن تتم مراجعة عملية التقييم الداخلي بانتظام وكلما كان ذلك ضرورياً، وذلك لضمان توفر رأس مال كافي مقابل المخاطر التي يتعرض لها المصرف او قد يتعرض لها. على أن تتم عملية المراجعة سنوياً على الأقل، يجب الأخذ بعين الاعتبار أية تغييرات مهمة في السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمصرف أو خطة وبيئة العمل وغيرها وقياس مدى تأثيرها على الافتراضات والمنهجيات المستخدمة في عملية التقييم الداخلي ICAAP، يجب على المصرف أيضاً التأكد من احتواء المخاطر الجديدة التي قد يتعرض لها وتحديدها بشكل مناسب وإخضاعها لعملية التقييم.

المبدأ السادس: يجب أن تكون عملية التقييم الداخلي مبنية على المخاطر. حيث ينبغي على المصرف وضع أهداف رأس المال تتوافق مع بيانات المخطر وعمليات المصرف، إضافة إلى أهداف أخرى متعلقة بتصنيفه الخارجي، والسمعة، والأهداف الاستراتيجية، بالشكل الذي يمكن المصرف من تحديد درجة تأثير هذه الأهداف على مقدار رأس ماله.

المبدأ السابع: يجب أن تكون عملية التقييم الداخلي شاملة لجميع المخاطر الهامة التي يتعرض لها المصرف، بغض النظر عما إذا كانت مدرجة في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في الدعامة الأولى Pillar I.

المبدأ الثامن: يجب أن تكون عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال مبنية على النظرة المستقبلية. ينبغي أن تأخذ عملية التقييم بعين الاعتبار الخطط الاستراتيجية للمصرف وكيفية ارتباطها بعوامل الاقتصاد الكلي. يجب على المصرف وضع استراتيجية داخلية للحفاظ على مستويات رأس المال التي يمكن أن تتضمن عوامل مثل توقعات نمو التسهيلات المستقبلية، خطط التمويل واستخدام الأموال، وعوامل مماثلة أخرى (مثل التقلبات الدورية)، ويجب أن يكون لدى المصرف خطة رأسمالية ذات أهداف محددة في سياسة رأس المال والنطاق الزمني لتحقيقها. ينبغي أن تدعم الخطة أيضاً الامتثال للإجراءات الرقابية المعدة لحالات الطوارئ والأحداث غير المتوقعة (مثل زيادة رأس المال، والقيود المفروضة على بعض نشاطات الأعمال، وتقنيات مخففات مخاطر الائتمان). يجب على المصارف إجراء اختبارات تحمل للحالات الاستثنائية المعقولة التي تأخذ بالاعتبار المخاطر المحددة في كافة مراحل الأعمال المحددة لدى المصرف.

المبدأ التاسع: ينبغي أن يستند التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى عمليات قياس وتقييم كافية. يجب أن تكون هذه العمليات موثقة بشكل كاف، يجب أن تؤثر نتائج عملية التقييم على التخطيط الاستراتيجي للمصرف وإدارة المخاطر. ليس هناك نموذجاً موحداً لعملية التقييم، قد تقوم المصارف بتصميم الـ ICAAP الخاص بهم بطرق مختلفة.

المبدأ العاشر: يجب أن تخرج عملية التقييم بنتائج معقولة ومناسبة مع التقييم الداخلي لمتطلبات رأس المال المبني على المخاطر. يجب أن يكون المصرف قادراً على أن يشرح للمراقب بشكل مرضي أوجه التشابه والاختلاف بين تقييمه الداخلي لمتطلبات رأس المال المبني على المخاطر، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي).

2. المنهجيات والأساليب الرقابية لمراجعة وتقييم ICAAP

تقوم السلطة الرقابية بإجراء مر اجعات وتقييمات دورية لعمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى المصارف، تعكس هذه المراجعات والتقييمات مبدأ التناسبية، من ناحية طبيعة الأنشطة و درجة تعقيدها والمخاطر المرتبطة بها،

تستند السلطة الرقابية في مراجعتها وتقييمها إلى عدة مبادئ لتحديد مدى امتثال المصرف بها، وإجراء الحوار المنتظم مع المصرف كجزء رئيسي في عملية المراجعة والتقييم.

يتوقع أن تمكن عملية المراجعة والتقييم الرقابية من تقييم فعالية، وملاءمة، وجودة تقارير الـ ICAAP بالنسبة للإطار العام لمخاطر المصرف، اعتماداً على المعلومات التي يتم جمعها والتقييمات التي يتم إجراؤها كجزءاً من نظام الرقابة، إضافة إلى النقاشات التي تتم مع إدارة المصرف والتقارير التي يعدها المدققون الداخليون والخارجيون إضافة الى إجراء مراجعة نوعية لتعرضات المخاطر الكامنة في الدعامة الثانية للمصرف، وإجراء الحكم الرقابي عند الضرورة في حال عدم التمكن من قياس المخاطر بشكل كمي، وإمكانية إجراء تقييمات نوعية لتحديد قدرة المصرف على احتواء كافة تعرضاته للمخاطر بشكل سليم ومخطط له من خلال ممارسة فعالة لإدارة المخاطر والرقابة والعوامل الهامة الأخرى الهادفة إلى تحقيق أهداف رأس المال التطلعية.

عند اكتمال عملية المراجعة والتقييم الرقابية، يمكن للسلطة الرقابية الكتابة لمجلس إدارة المصرف بالنتائج التي تم التوصل إليها من عملية التقييم. ستحد هذه الرسالة فيما إذا اعتبرت عملية الـ ICAAP مناسبة، وتحدد أسباب إجراء أية تعديلات رأسمالية والإجراءات التي يمكن ان تتخذها السلطة الرقابية في حال عدم قناعتها بنتائج عملية التقييم ورأس المال المخصص من قبل المصرف.

إذ تتوقع السلطة الرقابية من المصارف العمل على الاحتفاظ برأس مال أعلى من متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال (رأس المال التنظيمي وفق بازل)، وتسعى السلطة الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأس المال إلى ما دون المستويات الاحترازية.

كما تتبنى السلطة الرقابية منهج الرقابة المبني على النظرة المستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أية تغييرات جوهرية (إما تكون ناشئة عن ظروف داخلية أو خارجية) أثرت على ملف مخاطر المصرف في السنة الماضية، وتقييم إلى أي مدى ستؤثر هذه التغييرات على خطط عمل المصرف و آفاقه في السنة المقبلة.

ولتحقيق هذا الهدف تأخذ السلطة الرقابية بعين الاعتبار نتائج عمليات الرقابة المكتبية والميدانية.

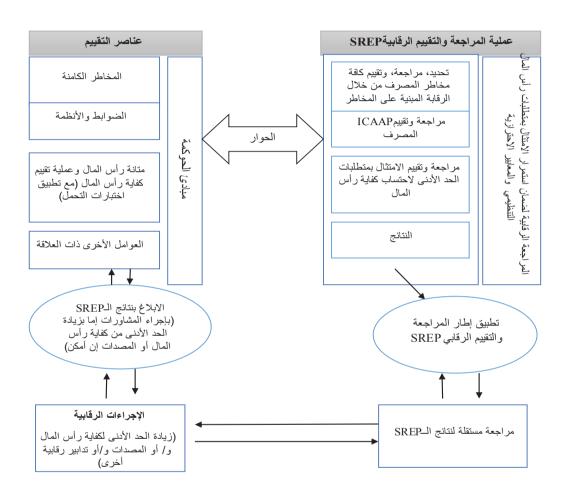
إضافة إلى ذلك، تطبق السلطة الرقابية منهج يتناسب مع حجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته (بمعنى أن عملية تكرار، وحدة، وعمق عملية المراجعة والتقيم الرقابية يتم تصميمها بناءً على المخاطر المحتملة التي ممكن أن يفرضها المصرف). وممكن أن تستعين السلطة الرقابية بطرف ثالث لمساعدتها في تطبيق عملية المراجعة والتقييم الرقابية.

ولتجنب تضارب المصالح، يتم الحصول على موافقة السلطة الرقابية عند تعيين المدقق/ المدققين الخارجيين لأغراض إعداد تقرير الـ ICAAP، حيث إنه ليس بالضرورة أن يكون المدقق الخارجي في هذه الحالة هو نفس المدقق الخارجي القائم لدى المصرف.

وبشكل عام، تهدف السلطات الرقابية من عملية المراجعة الرقابية إلى تحقيق ما يلي:

- أ- تسهيل عملية المراجعة الرقابية لكفاية رأس المال لدعم المخاطر في أعمال المصرف وأنشطته.
- ب- تشجيع المصارف على تعزيز أساليبها في إدارة المخاطر امتابعة ومراقبة المخاطر.
 - ج- تحفيز المصارف نحو تبني ممارسات فعالة لتخطيط رأس المال.
- د- تحديد المخاطر ورأس المال اللازم للمخاطر التي لم تعالج في الدعامة الاولى.
- ه- ضمان استمرارية الأعمال ووجود رأس المال الكافي لتغطية جميع المخاطر ذات الصلة.

1.2. المكونات الرئيسية لعملية المراجعة والتقييم الرقابية (SREP)



أ. <u>مراجعة ملف مخاطر المصرف:</u> تنفذ السلطة الرقابية مراجعة شاملة لملف مخاطر المصرف كجزء من عملية الرقابة المستمرة المبنية على المخاطر، تهدف هذه المراجعة إلى تقييم كافة المخاطر والضوابط المتبعة والتي من الممكن أن تبرر تركيبة متطلبات رأس المال الإضافية لدى المصرف.

- ب. مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP: تقوم السلطة الرقابية بمراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمصرف، ويشمل هذا التقييم منهجية الافتراضات المستخدمة، بهدف التحقق من كفاية وفعالية الـ ICAAP لدى المصرف.
- ج. تحديد الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال ومستوى المصدات الإضافية و/أو التدابير الرقابية الأخرى: تأخذ السلطة الرقابية بعين الاعتبار فيما إذا تعتبر المتطلبات الحالية لكفاية رأس المال والمصدات الإضافية مناسبة أو بحاجة إلى تعديل بناءً على نتائج المراجعات التي تمت، ممكن أن تطلب السلطة الرقابية من المصارف اتخاذ إجراءات أخرى لتعديل أي نظام أو معالجة أية جوانب قصور تم تحديدها من خلال عملية المراجعة الرقابية. يجب الأخذ بالحسبان أن نتائج عملية التقييم، بما يشمل أي إجراءات رقابية مقترحة، خاضعة لعملية مراجعة مستقلة.
- د. التبليغ عن نتائج المراجعة الرقابية للمصرف: بعد اكتمال عملية المراجعة الرقابية، تقوم السلطة الرقابية بإجراء الحوار مع المصرف حول نتائج عملية المراجعة والتقييم، بما في ذلك أية مجالات تثير القلق تدفع إلى زيادة متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال و/أو زيادة مصدات إضافية أو أية إجراءات رقابية أخرى. تقوم السلطة الرقلية بتقديم توضيح مفصل بالعوامل التي قادتها إلى هذا التقييم والتوصية بالإجراءات التي ينبغي على المصرف اتخاذها لاحتواء بواعث القلق.
- ه. المتابعة المستمرة لمستوى كفاية رأس المال: تهدف عملية المتابعة المستمرة إلى تقييم مدى امتثال المصرف بالمعايير التنظيمية لكفلية رأس المال المطبقة على أساس دوري. تقوم السلطة الرقابية بتحديث ملف المخاطر لكل مصرف بانتظام، آخذين بعين الاعتبار مستوى التقدم في احتواء أية مخاوف رقابية ناشئة أو أية أحداث أخرى ممكن

أن تؤثر بشكل جوهري على قدرة المصرف في متابعة الالتزام بالمتطلبات الرأسمالية وكفاية رأس المال.

يتم تصميم عملية المراجعة والتقييم الرقابية بطريقة تخدم إجراء حوار فعال مع المصرف فيما يتعلق بتنفيذ معايير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، والتي من خلالها تسعى السلطة الرقابية إلى:

- أ- اكتساب رؤى أعمق لإطار الرقابة وإدارة المخاطر في المصرف.
- ب- تأسيس فهم أوسع لكيفية تعامل منهجيات المصرف مع المخاطر التي لا تغطيها الدعامة الأولى (Pillar I) ومقدار رأس المال الداخلي المخصص لها.
- ج- فهم الأليات التي اتبعها المصرف في تحديد، وقياس، ومراقبة، وتخفيض، والإبلاغ عن المخاطر.
- د- تقييم المدى الذي يمكن الاعتماد عليه في عملية التقييم الداخلي لدى المصرف، عند الاقتضاء، كعوامل ينبغي مراعاتها في تقييم المصرف لكفاية رأس ماله الداخلية.

2.2. تطبيق عملية المراجعة والتقييم الرقابية على مستوى المجموعة المصر فية المحلية

- تقوم السلطة الرقابية، باعتبارها السلطة الأم لمجموعة المصارف العاملة في نفس الدولة، بتطبيق عملية المراجعة والتقييم الرقابية على مستوى المجموعة ككل، وتراقب كفاية رأس المال لمجموعة المصرف على أساس موحد.
- تُقيّم عملية المراجعة والتقييم الرقابية كافة المخاطر الرئيسية للمجموعة المصرفية، بغض النظر عما إذا كانت متأتية من أعمال مصرفية أو غير مصرفية.
- ممكن أن تطلب السلطة الرقابية من المصارف تطوير التقييم الداخلي لكفلية رأس المال بحيث يغطى الشركات التابعة للمصرف في حال أن إدارة

رأسمالها يتم على مستوى المجموعة. بمعنى آخر، من الممكن ألا يطلب من الشركات التابعة للمصرف بإعداد الـ ICAAP على أساس منفرد، وفي حالة عدم إدارة رأس مال الشركات مركزياً، يطلب من الشركات التابعة أن تعد تقييمها لكفاية رأسمالها بشكل مستقل.

- تحدد السلطة الرقابية متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال على أساس منفرد وموحد و/أو متطلبات المصدات الإضافية (إذا كانت مطبقة) لكل مجموعة مصر فية بناءً على ملف المخاطر الخاص بها.
- في حال كان لدى المجموعة المصرفية المحلية فروع أو شركات تابعة مصرفية في الخارج تكون أنشطتها ذات أهمية للمجموعة ككل، قد تسعى السلطة الرقابية إلى الحصول على ملاحظات السلطات الرقابية المستضيفة حول السلامة المالية والتشغيلية لتلك الفروع أو الشركات التابعة في تلك الدول في سبيل تطبيق عملية المراجعة والتقييم الرقابية على أساس موحد.

3.2. تطبيق عملية المراجعة والتقييم الرقابية على الفروع المصرفية الأجنبية

- في حال كانت المصارف فروعاً أو شركات تابعة لمصارف أجنبية، تضع السلطة الرقابية متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال و/أو المصدات الاضافية لهذه المصارف للحفاظ على مستويات كفاية رأس مال مناسبة.
- تخضع عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لفروع المصارف الأجنبية لعملية مراجعة وتقييم رقابية مع الأخذ بعين الاعتبار متانة واستمر ارية دعم الإدارات العامة، إضافة إلى المعلومات الأخرى ذات العلاقة التي يتم الحصول عليها من السلطات الرقابية الأم لتلك المصارف، هذا يشمل على سبيل المثال نتائج التقييم الموحد للسلطة الرقابية الأم (بما يشمل تقييم السبيل المثال نتائج التقييم الموحد للسلطة الرقابية الأم (بما يشمل تقييم الوالتي من الممكن أن تؤثر في عملية احتساب متطلبات رأس المل التنظيمي للفروع الأجنبية.

- ممكن أن تتبنى فروع المصارف الأجنبية والخاضعة لمتطلبات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال المنهجية المستخدمة من المصرف الأم، شريطة أن تقوم هذه الفروع بتقديم شروحات للسلطة الرقابية حول كيفية تعديل البيانات والمنهجية المستخدمة لتعكس خطتها الاستراتيجية المحلية والمخاطر التي تتعرض لها تلك الفروع.

3. المنهجيات والأساليب المستخدمة لدى المصارف

تشمل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) مجموعة من السياسات والإجراءات التي يضعها المصرف نفسه في إطار إدارة ومراقبة المخاطر المصرفية من أجل تقييم كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر الكلية التي يتعرض لها المصرف. ويتعين على كل مصرف تطوير واستخدام عملية تقييم داخلي لكفاية رأس المال والاحتفاظ بمستوى رأس مال يتناسب مع المخاطر الكلية التي يتعرض لها.

يتعين أن تأخذ عملية التقييم الداخلي في الحسبان المرحلة الحالية لدورة نشاط المصرف وأعماله، بالإضافة إلى التطلعات المستقبلية للنشاط بحيث تكون قادرة على الاستجابة في الوقت الملائم، للتغيرات في أوجه مخاطر واستراتيجيات عمل المصرف والتغيرات في بيئة الأعمال الخارجية.

ينبغي على المصارف عدم الاعتماد على الامتثال للحد الأدنى التنظيمي لرأس المال عند إجراء تقبيمها الخاص لكفاية رأس مالها.

تعتمد درجة خصوصية وتعقيد التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على مدى تعقيد أعمال و أنشطة المصرف، وملف مخاطره، وحجم عملياته.

1.3. عناصر التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الشامل

يتكون التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الشامل من ستة عناصر، وهي (رقابة الإدارة العليا، التخطيط والتقييم الرأسمالي الفعال، التقييم الشامل للمخاطر، اختبارات التحمل، المتابعة وإعداد التقارير)، وفيما يلي شرح مفصل لكل عنصر:

1.1.3. رقابة الإدارة العليا

تتحمل الإدارة العليا مسؤولية الاشراف على تصميم وتنفيذ التقييم الداخلي لكفلية رأس المال (ICAAP) للمصرف. ومن أجل ضمان فعالية عملية التقييم، ينبغي أن يكون لدى المصرف عملية سليمة لإدارة المخاطر، يجب أن تعي الإدارة طبيعة ومستوى المخاطر التي يتحملها المصرف وكيف ترتبط هذه المخطر بمستويات كافية من رأس المال و التأكد من أن تطور ات عمليات إدارة المخطر مناسبة لملف المخاطر و خطة العمل لدى المصرف.

على المصرف ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي، إجراء تحليل واسع لمتطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بأهدافه الاستراتيجية، على أن تحدد الخطة الاستراتيجية بشكل واضح احتياجات رأس المال للمصرف فيما يتعلق بالنمو المتوقع في الميزانية العمومية وعمليات الاستحواذ ومستوى قبول المخاطر والوصول إلى موارد رأس المال الخارجية.

2.1.3. التخطيط والتقييم الرأسمالي الفعال

إن عملية تخطيط رأس المال تعتبر عنصراً حاسماً في قدرة المصرف على تحقيق أهدافه الاستراتيجية المرجوة، حيث ينبغي أن تشمل عملية تقييم رأس المال السليمة العناصر التالية:

- عملية واضحة وموثقة لتقييم المخاطر وتحديد ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ برأس مال إضافي لتغطية تلك المخاطر.
- السياسات والإجراءات المصممة لضمان قيام المصرف بتحديد، وقياس، وتقييم، والتقرير بجميع المخاطر الهامة (material risks) التي تتطلب رأس مال.
- آلية لربط رأس المال بمستويات المخاطر الحالية والمتوقعة في المستقبل وفقاً لمستوى المخاطر المقبول في المصرف.
- آلية تحدد أهداف كفاية رأس المال فيما يتعلق بالمخاطر، مع مراعاة تركيز المصرف على الخطة الاستراتيجية لأعماله.

■ آليات للضبط الداخلي، و المراجعة و التدقيق لضمان نز اهة عملية إدارة المخاطر الشاملة.

تنظر معظم المصارف في عدة عوامل لربط رأس المال بمستويات المخاطر، على سبيل المثال:

- مقارنة مستويات رأس المال الخاصة بالمصرف بالمعايير التنظيمية، ومع نظر ائها في الصناعة المصرفية.
- تركزات المخاطر المحددة في الائتمان وغيرها من الأنشطة والأعمال التي يقوم بها المصرف.
 - تصنیفات و کالات الائتمان الحالیة (إن و جدت).
- الأحداث السلبية الشديدة المحتملة، بناءً على التجارب التاريخية إما للمصرف نفسه أو الأسواق التي تدير المصارف أعمالها من خلالها، وكذلك السيناريوهات غير التاريخية.
- التغييرات المخطط لها في أعمال المؤسسة أو الخطط الاستراتيجية، والتغييرات المحددة في بيئة عملها، والتغييرات المترتبة على ملف المخاطر الخاص بها.

تستخدم المصارف التي لديها ملفات مخاطر أكثر تعقيداً وتنوعاً، نماذج مخاطر (Risk Models) وسيناريوهات متكاملة لتقدير المخاطر التي قد تضمنها في تقييمها الداخلي لكفاية رأس المال، يجب أن تكون التقديرات قابلة للقياس الكمي للمخاطر المستخدمة في هذا التقييم ووفق خطة استر اتيجية معتمدة (بمعنى ألا تكون معدة حصراً لأغراض الـ ICAAP). ونظراً لكون نماذج رأس المال الاقتصادي (Economic Capital) مصمم كمقياس نسبي للمخاطر تستخدم في قياس الأداء وتسعيره، فإن الافتراضات الكامنة وراء هذه النماذج عادة ما تكون في ظل الظروف العادية وليس في ظل الظروف الخاصة والموضحة في ما الـ ICAAP. وعلى الرغم من أن نماذج رأس المال الاقتصادي توفر مدخلات مفيدة لـ ICAAP. ولا أنها ليست بديلاً عن الـ ICAAP.

عند تقييم مدى كفاية رأس المال بالنسبة للمخاطر واتخاذ القرارات بشأن المستوى المناسب وهيكل رأس المال، قد تستمر المصارف الأصغر والأقل تعقيداً في الاعتماد بشكل كبير على اعتبارات نوعية موثقة جيداً. قد تشمل الاعتبارات النوعية تنبؤات السوق الضمنية أو الصريحة، وتحليل مجموعات النظراء (Peer group analysis)، ونتائج اختبارات الإجهاد المبنية على النظرة المستقبلية، وتحليلات الحساسية لمكونات المخاطر التي يجب أن يغطيها رأس المال. أما بالنسبة للمخاطر التي لا يمكن تقدير ها مباشرة (مخاطر السمعة مثلاً)، قد تستخدم جميع المصارف اعتبارات نوعية موثقة جيداً لقياسها.

تتطلب عملية التخطيط الفعال لرأس المال من المصرف تقييم كل من المخاطر التي تتعرض لها، وعمليات إدارة المخاطر القائمة لإدارة وتخفيف تلك المخاطر، وتقييم كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها، والنظر في التأثير المحتمل على الأرباح ورأس المال الناجم عن الركود الاقتصادي المحتمل. ينبغي على المصارف تحديد الأفق الزمني الذي تقوم خلاله بتقييم كفاية رأس المال. يجب أن تقيّم المصارف ما إذا كانت أهداف رأس المال على المدى الطويل تتوافق مع الأهداف على المدى القصير، بناءً على التغييرات الحالية والمخطط لها في ملف المخاطر والاعتراف بأن تلبية احتياجات رأس المال الإضافية قد يتطلب مهلة زمنية كبيرة. يجب أن يكون تخطيط رأس المال عاملاً في الصعوبات المحتملة لزيادة رأس المال الإضافي أثناء فترات الركود أو أوقات التوتر الأخرى.

3.1.3. التقييم الشامل للمخاطر

يجب أن يعالج التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) جميع المخطر الهامة التي تواجهها المصارف من حيث صلتها بكفاية رأس المال، بما في ذلك جميع المخاطر التي تم تحديدها صراحة في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي وكذلك المخاطر التي لم يتم احتواؤها بالكامل بموجب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي. يجب أن تكون التقنيات المستخدمة في تقييم المخاطر الهامة متناسبة مع نطاق وتعقيد أنشطة المصرف للمخاطر.

مخاطر الائتمان

يجب أن يكون لدى المصارف منهجيات تمكنها من تقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالتعرضات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يجب أن تشمل عملية تقييم الائتمان لكفاية رأس المال أربع مجالات:

- أ- نظم تصنيف المخاطر (Risk rating systems).
- ب- تحليل/ تجميع المحافظ (Portfolio analysis/ aggregation).
- ج- التعرضات الكبيرة وتركزات المخاطر (risk concentrations).
 - د- التوريق والأدوات المركبة المعقدة (عند الضرورة).

يجب أن تتناسب المنهجيات المستخدمة لتقدير مخاطر الائتمان مع نطاق وتعقيد أنشطة المصرف في مخاطر الائتمان. قد تشتمل أنشطة مخاطر الائتمان الأقل تعقيداً على مجموعة متنوعة من المنهجيات، ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار على الأقل:

- أ- الخسارة التاريخية (بناءً على الخبرة والأحداث التاريخية).
 - ب- الظروف الاقتصادية الماضية والمتوقعة.
 - ج- السمات الخاصة للمقترضين.
- د- الخصائص الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على إمكانية تحصيل محفظة أو مجموعة من محافظ القروض.

مخاطر التركزات (Risk concentrations)

يجب أن تنعكس تأثير ات مخاطر التركز ات في التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى المصرف، تتمثل الظروف التي ممكن أن تنشأ فيها مخاطر التركز ات على النحو التالي:

- أ- طرف مقابل واحد أو مقترض أو مجموعة من الأطراف المقابلة أو مجموعة من المقترضين.
- ب- القطاعات الاقتصادية أو الصناعية، بما في ذلك التعرض لكل من المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة وغير الخاضعة للرقابة.
 - ج- المناطق الجغرافية.
- د- أنواع ضمانات مماثلة أو مزود حماية ائتماني فردي أو وثيق الصلة، وغير ذلك من التعرضات الناشئة عن تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان.
 - ه- التعرضات في المحفظة التجارية/ مخاطر السوق.

يمكن أن تنشأ مخاطر التركزات أيضاً من خلال مجموعة من التعرضات عبر هذه الفئات الواسعة. يجب أن يكون لدى المصرف فهم لمخاطر التركز الائتملي على المستوى الموحد الناتجة عن التعرضات المماثلة عبر مختلف خطوط أعمالها.

يجب أن يكون لدى المصرف إجراءات كافية ومنظمة لتحديد الارتباط الكبير بين الجدارة الائتمانية لمزود الحماية الائتمانية أو الضمان والتزامات التعرضات الأساسية بسبب أن أداءها يعتمد على عوامل شائعة تتجاوز المخطر النظامية.

التوريق

عندما تكون أنشطة التوريق (على سبيل المثال، توريق الأصول الخاصة لنقل المخاطر و/ أو التمويل؛ وتوفير تسهيلات ائتمانية مساندة لطرف الثالث) ذات تأثير جو هري، فإن ذلك يتطلب أن يتم تضمين التقبيم الداخلي لكفاية رأس المال الخاص بالمصرف بالمخاطر الناشئة عن الاستثمار في هذه الأصول، بما في ذلك المخاطر التي يتم احتسابها بالكامل في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي. وقد تشمل هذه، على سبيل المثال، مخاطر السمعة. قد يتسبب أداء الأصول في عودة الأصول إلى الميزانية العمومية من خلال الإطفاء وإعلاة

الشراء. ممكن أن تكون لهذه الأنشطة آثار سلبية على رأس المال والسيولة والتي يجب أن تكون جزءاً من تخطيط رأس المال والسيولة للمصرف.

ينبغي أن يضع المصرف خطط طوارئ فعالة تحدد كيف ستستجيب لضغوط رأس المال التي تنشأ عند تقليل الوصول إلى أسواق التوريق. وأن تتناول خطط الطوارئ أيضاً كيفية تعامل المصرف مع تحديات التقييم للمراكز التي يحتمل أن تكون غير سائلة (محتفظ بها للبيع أو للتداول). يجب إدراج تدابير المخطر ونتائج اختبار الإجهاد وخطط الطوارئ في عمليات إدارة المخاطر الخاصة بالمصارف وفي تقييمها الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وأن تؤدي إلى مستوى مناسب من رأس المال بموجب الركيزة الثانية يتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات بما يتناسب مع بيان المخاطر.

الإقراض عبر الحدود

تخضع المصارف التي تشارك في الإقراض عبر الحدود لمخاطر متزايدة، بما في ذلك مخاطر الدول ومخاطر التركز ومخاطر العملات الأجنبية (مخطر السوق) وكذلك المخاطر التنظيمية والقانونية والامتثال والتشغيلية، والتي يجب أن تنعكس جميعها في التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP). يمكن أن تكون إجراءات القوانين والهيئات التنظيمية في الدول الأجنبية صعبة للغاية في تحصيل الأصول والضمانات في حالة حدوث التعثر. عندما لا يتم النظر في المخاطر التنظيمية والقانونية ومخاطر الامتثال المرتبطة بالتركزات في الإقراض عبر الحدود في مكان آخر في عملية تقييم المخاطر للمصرف؛ قد تكون هناك حاجة لرأس مال إضافي لهذا النوع من الإقراض في التقييم الداخلي للمصرف.

المخاطر التشغيلية

تطبيق معايير صارمة مماثلة على إدارة المخاطر التشغيلية كما هو الحال بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية الهامة الأخرى. يمكن أن يؤدي الفشل في إدارة المخاطر التشغيلية بشكل صحيح إلى خطأ في بيان المخاطر/ العائد للمصرف وتعريض المصرف لخسائر كبيرة.

مخاطر السوق

توفر منهجيات لدى المصارف تمكنها من تقييم جميع مخاطر السوق الهامة وإدارتها بفعالية، أينما نشأت في جميع أنحاء المصرف (أي المراكز أو مكتب التداول أو خطوط الأعمال).

بالنسبة للمصارف الأكثر تعقيداً، يجب أن يستند تقييم كفاية رأس المال الداخلي لمخاطر السوق، كحد أدنى، إلى القيمة المعرضة للخطر (VaR) أو نموذج مماثل وإجراء اختبارات فحص التحمل، بما في ذلك تقييم مخاطر التركز وتقييم النقص في السيولة بموجب سيناريو هات الإجهاد.

يجب أن يكون نموذج القيمة المعرضة للمخاطر كافياً لتحديد وقياس المخاطر الناشئة عن جميع أنشطة المصرف، وينبغي دمجها في التقييم الداخلي لكفلية رأس المال بالإضافة إلى التحقق المستمر من فعاليته. وأن تكون تقديرات (VaR) حساسة للتغيرات في ملف مخاطر المصرف.

مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية (IRRBB):

يجب أن يتضمن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) جميع مراكز أسعار الفائدة للمصرف والاخذ بالاعتبار بيانات إعادة التسعير والاستحقاق ذات العلاقة، يجب أن يحتوي النظام على افتر اضات وتقنيات موثقة جيداً، بحيث تكون المصارف قادرة على دعم افتر اضاتها حول الخصائص السلوكية للودائع غير مستحقة السداد وغيرها من الأصول والخصوم. بالنظر إلى حالة عدم اليقين في مثل هذه الافتر اضات، ينبغي على المصارف استخدام اختبارات فحص التحمل وتحليل السيناريوهات في عملية تحليل مخاطر أسعار الفائدة. وبشكل عام، ينبغي ان تؤدي الزيادة في عدم اليقين المتعلقة في نموذج التسعير إضافة إلى تعقيد الأنشطة المرتبطة بها إلى زيادة رأس المال.

مخاطر السيولة

تعتبر السيولة أمر ضروري لاستمرار أي مؤسسة مصرفية. يمكن أن يكون رأس المال تأثير على قدرتها في الحصول على السيولة، خاصة في أوقات الأزمات. وحيث أنه من غير المتوقع أن تستفيد المصارف من مخاطر السيولة

الخاصة بها بشكل منفصل، ينبغي أن تكون سيناريوهات الإجهاد الخاصة بتخطيط رأس المال المستهدف وإدارة مخاطر السيولة متكاملة.

المخاطر الأخرى

أن المخاطر الأخرى مثل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة لا يمكن قياسها بسهولة، من المتوقع أن تطور المصارف تقنيات لإدارة جميع جوانب هذه المخاطر. تعد مخاطر السمعة مشكلة أساسية في صناعة تعتمد على ثقة المستهلكين والدائنين والسوق. غالباً ما تنشأ مخاطر السمعة بسبب عدم كفاية إدارة المخاطر الأخرى. يجب إدراج مخاطر السمعة التي قد تنشأ في عملية إدارة المخاطر في المصرف ومعالجتها بشكل مناسب في خطط الطوارئ الخاصة بالسيولة التي يقوم بها المصرف من خلال عملية التقييم الداخلي لكفلية رأس المال ICCAP.

4.1.3. اختبارات التحمل (stress tests)

تعتبر اختبارات التحمل أحد أساليب إدارة المخاطر لدى المصرف، تستخدم في تقييم التأثيرات المحتملة على الوضع المالي للمصرف لمجموعة من التغييرات المحددة في عوامل المخاطر، والتي تتوافق مع الأحداث الاستثنائية المعقولة. ينبغي أن يشتمل التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على اختبار التحمل لاستكمال التقييمات الكمية والنوعية الأخرى والمساعدة في التحقق من صحتها، بحيث يكون لدى الإدارة العليا فهم أكثر اكتمالاً لمخاطر المصرف وتفاعل تلك المخاطر في ظل ظروف مشددة. وفي عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المل، ينبغي على المصارف فحص موارد رأس المال المستقبلية ومتطلبات رأس المال في ظل سيناريوهات ضاغطة. ينبغي النظر في نتائج اختبار التحمل عند تقييم مدى كفاية رأس مال المصرف.

5.1.3. المتابعة وإعداد التقارير

ينبغي على المصارف إنشاء نظام مناسب لمتابعة والابلاغ عن تعرضاتها للمخاطر وتقييم مدى تأثير التغييرات على ملف مخاطر المصرف ومقدار حاجتها إلى رأس مال كاف، كما ينبغى أن يتوفر لدى المصارف نظم معلومات إدارية كافية تزود مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقارير ذات علاقة بملف مخاطر المصرف واحتياجات رأس المال في الوقت المناسب، يجب أن تمكن هذه التقارير الإدارة العليا بما يلي:

- أ- تقييم مستوى واتجاه المخاطر الهامة وتأثيرها على مستويات رأس المال.
- ب- تقييم حساسية ومعقولية الافتر اضات المستخدمة في نظام قياس رأس المال.
- ج- التقرير بأن المصرف يحتفظ بمستوى كافي من رأس المال مقابل المخاطر المتعددة وتتماشى مع أهداف كفاية رأس المال الموضوعة.
- د- تحديد احتياجات رأس المال المستقبلية بناءً على ملف مخاطر المصرف وإجراء التعديلات اللازمة في الخطة الاستراتيجية للمصرف.

على أن تتضمن المعلومات كافة تعرضات المصرف للمخاطر بما يشمل تعرضات خارج الميزانية. ينبغي على الإدارة أن تكون على دراية بالافتر اضات الكامنة والحدود في أنظمة قياس المخاطر.

6.1.3. الرقابة الداخلية

يعتبر هيكل الرقابة الداخلية للمصرف أمراً أساسياً لعملية تقييم كفاية رأس المال، حيث يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان قيام الإدارة بإنشاء نظام لتقييم المخاطر المختلفة، ووضع نظام لربط المخاطر بمستوى رأس مال المصرف، وضمان الامتثال للسياسات الداخلية، والتحقق بانتظام من أن نظام الضوابط الداخلية الخاص به مناسب لضمان حسن سير العمل.

ينبغي أن تشمل الرقابة الفعالة لعملية تقييم رأس المال مشاركة التدقيق الداخلي والخارجي عند الضرورة، حيث يقع على عاتقهم مراقبة عمليات إدارة المخلطر وإجراء الاختبارات عليها بشكل مستمر، وذلك للتأكد من أن المعلومات التي تستند إليها القرارات دقيقة وتعكس بالكامل سياسات الإدارة وضمان انتظام

التقارير بما في ذلك تقارير الابلاغ عن أي خروقات في الحدود الدنيا وتحديد الاستثناءات عليها بفاعلية.

يجب على المصرف إجراء مراجعات دورية لعملية إدارة المخاطر لضمان نزاهتها ودقتها ومعقوليتها. تشمل المجالات التي ينبغي مراجعتها ما يلي:

- أ- ملائمة عملية تقييم رأس مال المصرف.
- ب- تحديد التعرضات الكبيرة وتركزات المخاطر.
- ج- دقة وشمولية البيانات المدخلة في عملية التقييم.
- د- التحقق من معقولية السيناريو هات المستخدمة في عملية التقييم.
 - ه- اختبارات التحمل وتحليل الافتراضات.

2.3. قياس وتقييم المخاطر بشكل إفرادي ورأس المال الداخلي المرتبط بها

- بهدف احتساب رأس المال الداخلي، ينبغي على المصارف قياس كافة المخاطر ذات الأهمية التي تتعرض لها، أو تقبيم المخاطر غير القلبلة للقياس باستخدام المنهجيات التي تراها ملائمة وفقاً للسمات التشغيلية والتنظيمية للمصرف (Features).
- قياس والافصاح عن حجم رأس المال المطلوب بناءً على مستويات المخاطر التي يواجهها، مع الأخذ بالاعتبار مستوى تقبله للمخاطر لكل فئة من فئات المخاطر.
- يعكس مستوى تقبل المخاطر (Risk Appetite)، قدرة تحمل المصارف لأعباء المخاطر التي لديها استعداد لتقبلها، وأن يتم قياس مستوى تقبل المخاطر كمياً من أجل تحديد مقدار الخسارة/ أو التكلفة التي يمكن للمصارف تحملها.
- في حال استخدام المصارف نماذج لتقييم المخاطر (Models)، فإن وثيقة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال يجب أن تتضمن نظرة عامة حول

هذه النماذج بما يشمل الفرضيات الأساسية وأن تشرح العوامل الرئيسية وراء هذه الفرضيات، بنبغي أن تكون النماذج المستخدمة ملائمة لظروف بيئة العمل الخاصة وعلى المصارف التحقق من مدى منطقية النتائج و توضيح الإجراءات المتخذة للتحقق من ملائمة النماذج المستخدمة والتي يجب ان تتضمن المراجعة الدورية، ويمكن استخدام النماذج المعتمدة للمجموعة المصرفية في حال تلائمها مع الظروف المحلية شريطة خصوعها للمتطلبات الواردة أعلاه.

- تطبيق اجراءات ملائمة لاختبار التحمل وفقاً للتعليمات النافذة بالخصوص، ويجب أن تشكل هذه الاجراءات جزءا لا يتجزأ من الحوكمة وثقافة إدارة المخاطر في المصرف وأن تتعكس في عملية التقييم الداخلي لكفلية رأس المال.
- ان استخدام النماذج الرياضية (Mathematical Modelling) قد لا يلائم كافة أنواع المخاطر، ولذلك يجب أن يتم الاستناد الى الرأي الحكمي (Expert Judgment) لدى اعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- على المصارف من جميع فئات التصنيف (الأولى والثانية والثالثة) لدى تحديدها إجمالي رأس المال الداخلي استخدام نهج 'simplified' والذي يتمثل في جمع متطلبات رأس المال التنظيمي لمقابلة مخاطر الركيزة الأولى مع متطلبات رأس المال الداخلي لمقابلة المخاطر ذات الأهمية الأخرى.
- لا يتطلب استخدام نماذج رأس المال الاقتصادي لتحديد متطلبات رأس المال الداخلي. وللسلطة الرقابية الخيار في الطلب من المصارف استخدام هذه النماذج في مرحلة لاحقة.
- في حال كانت خطط الطوارئ في المصرف مبنية على اساس ما توفره المجموعة المصرفية من رأس المال، فإنه يتوجب أن تتضمن وثيقة عملية التقبيم الداخلي لكفاية رأس المال كافة التفاصيل التي تثبت أن مبلغ رأس

المال المعتمد عليه سيتم توفيره فعلا في حال تحققت الظروف المتوقع حدوثها.

3.3. تحديد إجمالي رأس المال الداخلي ومدى التوافق مع رأس المال التنظيمي

- يجب على المصارف أن تبين مدى توافق إجمالي رأس المال الداخلي مع مفهوم رأس المال التنظيمي. وعلى وجه الخصوص، يجب على المصارف أن تبيّن أدوات رأس المال المستخدمة في تغطية إجمالي رأس المال الداخلي والتي قد لا تكون مشمولة ضمن رأس المال التنظيمي.
- على كل مصرف أن يضع هدفا محددا لرأس المال الداخلي يمثل مستوى مقبول لكفاية رأس المال.
- يجب أن يكون تقييم المصرف لرأس المال ذو نظرة مستقبلية ولفترة لا نقل عن ثلاث سنوات قادمة، على ان يتضمن هذا التقييم توثيقاً لأثر مستويات المخاطر الكامنة وأثر التوقعات الأخرى على متطلبات رأس المال بما يشمل الأرباح المتوقعة في الموازنة وخطط زيادة رأس المال والتوزيعات.
- يتوقع من المصرف أن يعمل بمستوى رسملة أعلى من المستوى الناتج عن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وذلك من خلال الاحتفاظ برأس مال إضافي لمواجهة أي هبوط مفاجئ في مستوى كفاية رأس المال إلى ما دون المستوى المنشود.
- لا يتم اعتبار رأس المال الإضافي الذي يتجاوز الاحتياجات الرأسمالية الناتجة عن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال كمتطلب رأس مال إضافي وانما كعنصر أساسي من عناصر التخطيط الرأسمالي.
- أن يكون الاحتساب الاستباقي لإجمالي رأس المال الداخلي متسقا مع خطة العمل متوسطة المدى، وعلى المصارف أن تراجع مركزها المالي والتغيرات المتوقعة للاعمال الحالية للمصرف، وبيئة العمل، وخطط

- الأعمال (حسب مجالات العمل الملائمة)، والمركز المالي، ومصادر رأس المال المخطط لها مستقبلا.
- للسلطة الرقابية الحق في الطلب من المصرف إعادة احتساب احتياجات رأس المال في حال تبين وجود قصور في عملية الاحتساب تؤثر سلباً على المكانية الاعتماد على نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- يتوقع من كل مصرف إتخاذ الخطوات الضرورية في الوقت المناسب إما برفع قيمة رأس المال الإضافي أو بتخفيف المخاطر في حال اقترب رأس المال الداخلي من احتياجات رأس المال المحدد وفق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- يتوقع من كافة المصارف أن تجري تقييماً لقدرتها على زيادة رأس المال أو الوصول إلى أسواق رأس المال في الأوقات العادية وأوقات الطوارىء.

4.3. تطبيق الآليات المناسبة لإدارة المخاطر والحوكمة

- على المصارف وضع إجراءات مناسبة للحوكمة وآليات كفؤة للإدارة والضبط الداخلي، على أن تكون هذه الإجراءات جزءاً من الأحكام التنظيمية العامة وأنظمة الضبط الداخلي للمصرف كشرط مسبق للإدارة السليمة للمخاطر.
- يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على حوكمة إدارة المخاطر والتأكد من إحتفاظ الإدارة العليا بنظام إدارة مخاطر وأنظمة ضبط داخلي سليمة، بما في ذلك توفر عملية تقييم داخلي لكفاية رأس المال سليمة.
- إن توفر ثقافة إدارة مخاطر متينة على نطاق و اسع في المصرف يعتبر أحد العناصر الأساسية لإدارة المخاطر الفعالة. وبالتالي، على كافة المصارف تعزيز وظيفة إدارة المخاطر الشاملة والمستقلة والتي تغطي كافة فئات المخاطر ومجالات الأعمال والمخاطر المتصلة بها.

- يجب نشر ثقافة إدارة المخاطر لتشمل كافة وحدات ومجالات أعمال المصرف وأن تضم جميع المخاطر ذات الصلة سواء كانت مالية أو غير مالية (مثل مخاطر السمعة).
- يجب أن تتعكس ثقافة إدارة المخاطر من خلال درجة قبول المصرف للمخاطر وقدرته على تحملها، و لا يعتمد هذا على تجنب المخاطر فحسب وإنما على وضع المصرف المالي الحالي وتوجهاته الاستراتيجية العامة، ويعبر عن درجة قبول المخاطر والقدرة على تحملها من خلال صيغ مختلفة مثل نسبة العائد على رأس المال (ROE).
- يقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولية تحديد درجة قبول المخاطر والقدرة على تحملها، بما يتوافق مع الممارسة السليمة للعمل المصرف.
- يجب توفر الكادر المؤهل للقيام بأعباء وظيفة إدارة المخاطر التي تتوافق مع الإطار العام لمخاطر المصرف (Risk Profile) وأن تلعب دورا محوريا في تحديد المخاطر الكلية التي تواجه المصرف وقياسها وتقييمها وضبطها، كذلك يتوجب أن تشارك هذه الوظيفة في مرحلة مبكرة وبشكل فعال في إعداد استراتيجية المصرف وعملية اتخاذ القرار المتعلق بأنشطة الأعمال.
- يجب أن تكون وظيفة إدارة المخاطر مستقلة عن الوحدات التشغيلية التي تخضع أنشطتها للمر اجعة من إدارة المخاطر، كما يجب أن يسمح موقعها التنظيمي بالتفاعل مع هذه الوحدات للوصول إلى المعلومات الضرورية لإنجار المهام الموكلة إليها.
- يجب على المصارف وضع وإعتماد سياسات لإدارة المخاطر يتم مراجعتها بشكل دوري لضمان استمرارية فعاليتها وقدرتها على رقابة سير العمل الفعلي لعمليات إدارة المخاطر.

- يقع على عاتق إدارة المخاطر في المصرف مسؤولية تطوير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- يقع على عاتق التدقيق الداخلي في المصرف الرقابة على كفاية عملية إدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلي بالإضافة إلى الرقابة على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وانسجامها مع المتطلبات الداخلية والرقابية.

4. تجربة سلطة النقد الفلسطينية في تطبيق ICAAP

أولت سلطة النقد الفلسطينية اهتماماً خاصاً في عملية تعزيز وتحسين نوعية رؤوس أموال المصارف، وعملت على تبني إطار بازل الرقابي في تطوير منهجياتها وأدواتها وأساليبها الرقابية ولا سيما مقررات بازل II، وIII. فقد أصدرت سلطة النقد في عام 2016، تعليماتها للمصارف بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل II، وأوعزت للمصارف في تبني المنهجيات المعيارية لاحتساب مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وحددت متطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال التنظيمي على المستوى الافرادي والموحد، والتي يجب ألا تقل نسبة كفاية رأس المال الاجمالية عن 12 في المائة!

وفي سياق تطبيق متطلبات الدعامة الثانية (Pillar II) من مقررات بازل II، وضعت سلطة النقد الأحكام العامة والإرشادات اللازمة لإجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وحددت كيفية استخدام سلطة النقد لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) في تقييمها لمتطلبات رأس المال، إضافة إلى آلية تقييم سلطة النقد لمدى ملاءمة توثيق عملية التقييم الداخلي لكفلية رأس المال (ICAAP) المستلمة من المصارف. وفي هذا السياق، أعطت سلطة النقد المصارف الحرية الكاملة في إعداد عملية تحديد إجمالي رأس المال اللازم

أصدرت سلطة النقد تعليمات للمصارف التقليدية رقم (2019/08) بشأن تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل III، وحددت من خلالها ألا تقل النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال ورأس المال التحوطي للمصارف عن 13 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر (الانتمان والسوق والتشغيل)، إضافة إلى التعليمات المصدرة للمصارف الاسلامية رقم (2019/09). على أن تطبق أحكام كلتا التعليمات اعتبر أمن 2020/03/31

حالياً ومستقبلاً لمقابلة كافة المخاطر ذات الأهمية، على أن تنفذ هذه العملية مرة واحدة في السنة على الأقل.

تقسم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى المراحل التالية:

- أ- تحديد المخاطر الخاضعة للتقييم.
- ب- قياس/ تقييم المخاطر ورأس المال الداخلي المقابل لها كل على حدة.
- ج- تحديد إجمالي رأس المال الداخلي ومقارنته مع رأس المال التنظيمي.
 - د- تطبيق آليات لإدارة المخاطر وحوكمة المؤسسات الملائمة.

1.4. تحديد المخاطر الخاضعة للتقييم

ينبغي على المصارف تحديد المخاطر التي تتعرض لها بالنظر إلى عملياتها والأسواق التي تعمل فيها. ومن أجل تحديد المخاطر الجوهرية يجب أن يأخذ في التحليل بالاعتبار المخاطر المبينة أدناه، علماً أن هذه المخاطر لا تغطي بعض أنواع المخاطر المرتبطة بخصوصية عمل كل مصرف، حيث يترك تشخيص أية عوامل مخاطر إضافية مرتبطة بأعمال المصرف الخاصة لتقديره الذاتي.

1.1.4 مخاطر الركيزة الأولى

يتوجب على المصارف أن تقيم ما إذا كانت مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية مغطاة بشكل كامل في الركيزة الأولى، وبخلاف ذلك يتوجب على المصرف أن يتأكد من تحديد وقياس تلك المخاطر والرقابة عليها وضبطها بشكل فعّال.

2.1.4. المخاطر غير المغطاة بالكامل ضمن الركيزة الأولى

أ- مخاطر التركز (Concentration risk): يشمل هذا النوع من المخاطر مخاطر تعرض المصرف للتركز القطاعي أو الجغرافي أو تركز في الالتزامات أو في الأصول او تركز الضمانات المقمة من عميل معين.

- ب- المخاطر المتبقية (Residual risk): ينتج هذا النوع من المخطر عن الأداء غير المكتمل أو إخفاق الأساليب المخففة لمخطر الائتمان لأسباب غير متعلقة بالمخفف ذاته مثل عدم كفاية التوثيق وتأخير أو تعذر السداد من قبل الكفيل في الوقت المتفق عليه وغير ها من الأسباب.
- ج- مخاطر الدول (Country Risk): تشمل تعرضات المصرف عبر الحدود مثل التعرض لدولة تعاني تدهوراً في وضعها الاقتصادي أو عدم استقرار سياسي أو اجتماعي أو يجري فيها تأميم أو نزع لملكية الأصول او تمتنع حكومتها عن سداد المديونية الخارجية أو تستحدث فيها ضوابط على أسعار الصرف أو تخفيض لقيمة العملة، وبالتالي تكون في وضع لا تستطيع معه سداد الديون للمقترضين الأجانب في الوقت المناسب.

3.1.4. المخاطر غير المغطاة في الركيزة الأولى

- أ- مخاطر السيولة (liquidity Risk): يشمل ذلك تقييم لدرجة عدم التوافق (mismatch) ما بين الأصول والخصوم والذي من الممكن أن يظهر نتيجة رهن الأصول او عدم القدرة على بيعها بالسرعة المطلوبة أو نتيجة القيود المتعلقة بالتكلفة أو الوقت لتخفيض مراكز الأصول على المستويات المختلفة لتسييلها في السوق.
- ب- مخاطر معدل الفائدة (Interest rate Risk): تنجم هذه المخطر عن التغير ات في معدلات الفائدة وتأثير ها المصاحب على المركز المالي. فعلى سبيل المثال، ينبغي على المصرف تقييم حساسيتها لمخاطر معدل الفائدة الناجمة عن عدم توافق معدلات الفائدة وآجال الاستحقاق مابين الأصول والخصوم.
- ج- مخاطر تكنولوجيا المعلومات (IT Risk): قد تنشأ هذه المخطر نتيجة قصور في تكنولوجيا المعلومات أو معالجتها أو نتيجة ضعف الاستراتيجية أو السياسة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات أو استخدام المصرف لتكنولوجيا المعلومات بشكل غير كافي.

د- المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال (& Legal): قد تنشأ هذه المخاطر نتيجة مخالفة أو عدم الامتثال للقوانين والتشريعات والممارسات أو للمعابير الأخلاقية.

- عوامل مخاطر أخرى:

- أ- جوانب متعلقة برأس المال: يعتبر تحليل مستوى و هيكلية واستقرار رأس المال أحد العناصر الأساسية في عملية المراجعة الرقلية، نظراً لأن العديد من مؤشرات كفاية رأس المال ومدى تحمل المصرف للمخاطر يعتمدان على رأس المال.
- ب- جوانب متعلقة بالأرباح: يتناول هذا الجانب تقييماً لتأثير تدهور الأعمال أو الأوضاع الاقتصادية على الإيرادات والتكاليف والأرباح، والتي قد تستدعي ضخ رأس مال إضافي في ظل هذه الظروف (وضع السوق غير موات).
- ج- المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risk): تنجم مثل هذه المخاطر عن اتخاذ قرارات معاكسة أو تطبيق غير سليم للقرارات أو ضعف الاستجابة للتغيرات في بيئة الأعمال.
- د- مخاطر السمعة (Reputational Risk): هي المخاطر النتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة بسبب الأفعال التي تمارس من إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها قد تتجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه، أو تقيم خدمات مصرفية متدنية الجودة للعملاء.

نتقسم العملية الرقابية (SRP) إلى مرحلتين تكمل أحدهما الأخرى. تتمثل المرحلة الأولى في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) والتي ينفذ المصرف بموجبها عملية تقييم مستقل لكفاية رأس المال الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يواجهها المصرف واستراتيجيته. أما المرحلة الثانية فتتمثل في عملية مراجعة رقابية وتقييم (review and evaluation process- SREP) تجريها السلطة الرقابية

لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) ومن ثم تكوين الحكم الكلي على المصرف ويتم اتخاذ التدابير العلاجية اللازمة عندما يكون ذلك ضرورياً.

تهدف عملية المراجعة والتقييم الرقابية (SREP) إلى تقييم الإطار العام للمصرف وعمليات إدارة المخاطر، وآليات الضبط الداخلي، وأنظمة الحوكمة الداخلية للمصرف، وكذلك مراقبة التطبيق الفعلي للمتطلبات الرقابية والتحقق من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والاحتياجات الرأسمالية للمصرف.

إن العلاقة ما بين عملية المراجعة والتقييم الرقابية (SREP) وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) قائمة بشكل أساسي على الحوار ما بين سلطة النقد والمصرف، مما يتيح للسلطة الرقابية التوصل إلى فهم متعمق لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والفرضيات المنهجية الأساسية التي ارتكزت عليها، كما يتيح للمصارف توضيح الأسباب الكامنة وراء هذا التقييم والنتائج التي تم التوصل إليها.

بشكل عام، يتطرق الحوار إلى المواضيع التالية:

- أ- المخاطر المغطاة في الركيزة الأولى (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية).
- ب- المخاطر غير المغطاة بشكل كامل في الركيزة الأولى (على سبيل المثال مخاطر التركزات أو المخاطر المتبقية (Residual Risk)).
- ج- المخاطر غير المغطاة في الركيزة الثانية (على سبيل المثال مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية أو مخاطر السيولة).
 - د- العوامل الأخرى مثل التخطيط المستقبلي لرأس المال.

يهدف الحوار إلى ما يلى:

أ- المساعدة في توضيح النقاط المختلفة المستخدمة في إعداد التحليل المنفرد والتأكد من فهم هذه التحليلات من كلا الطرفين.

- ب- تمكين المصرف من تزويد السلطة الرقابية بأية معلومات إضافية عن أوضاع المصرف بما يمكن السلطة الرقابية من استكمال تحليلها بناءً على ما يستجد من معلومات.
- ج- تبادل المعلومات بين الطرفين فيما يتعلق بأهم النتائج التي تم التوصل إليها بشأن تحليل أوضاع المصرف وأية جوانب قصور أو نقاطضعف تم تحديدها.

بناءً على نتائج الحوار وما قد يظهره التحليل الكلي من نقاط ضعف، يمكن لسلطة النقد اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة بناءً على حجم المشكلة/ جوانب القصور المكتشفة. تشمل الإجراءات التصحيحية على سبيل المثال ما يلى:

- 1- تعزيز الأنظمة والإجراءات والعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر وآليات الضبط والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- 2- الحد من التعرضات الخطرة بما يشمل حظر الدخول في فئات معينة من العمليات.
 - 3- تقليل المخاطر بما يشمل وضع قيود على بعض العمليات أو التفرع.
 - 4- وضع قيود على توزيع الأرباح.
- 5- فرض متطلبات رأسمالية أعلى من الحد الأدنى المطلوب أو أية إجراءات أخرى ذات أثر مشابه.

للمصارف الحرية الكاملة في إعداد عملية تحديد إجمالي رأس المال اللازم حالياً ومستقبلاً لمقابلة كافة المخاطر ذات الأهمية، على أن تنفذ هذه العملية مرة واحدة في السنة على الأقل.

ترتكز عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على نظم ملائمة لإدارة المخطر وتتطلب وجود آليات كافية لحوكمة المؤسسات وإطار تنظيمي يبين بوضوح الخطوط العامة للمسؤوليات وأنظمة الضبط الداخلي الفعالة.

إن احتساب إجمالي رأس المال الداخلي هو محصلة لعملية تنظيمية معقدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المصرف وتساهم في تحديد الاستراتيجيات والعمليات القائمة للمصرف، وتتطلب هذه العملية اشراك العديد من الدوائر والوظائف ذات العلاقة.

على المصرف مسؤولية تحديد الوظائف والدوائر المشاركة في تصميم وإعداد عناصر ومراحل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على اختلافها مع مراعاة الخصائص التنظيمية الخاصة.

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية وضع أسس تصميم وتنظيم عملية التقييم الداخلي لرأس المال، إضافة إلى تطبيقها وتحديثها لضمان انسجامها مع خصائص المصرف التشغيلية والبيئة الاستراتيجية التي يعمل بها، كما يكون المجلس مسؤولاً عن اتساق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال مع عملية إدارة واتخاذ القرارات في المصرف.

على المصارف أن تحدد إضافة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق المخطر التشغيلية أية مخاطر تستدعي استخدام أساليب كمية لتحديد رأس المال الداخلي المطلوب، والمخاطر التي يمكن ضبطها باستخدام ضوابط داخلية وتدابير مخففة سواء بشكل تجميعي أو تبادلي أيهما أكثر ملائمة.

إن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال هي عملية تقييم للمخاطر ذات نظرة مستقبلية، ويتوجب على المصارف أن توضح للسلطة الرقابية بشكل مفصل ما تم اعتماده من تعريفات وآليات والاعتبارات المتعلقة بالمخاطر الجوهرية، وكذلك الفروقات ما بين النظام الداخلي والنظام التنظيمي بشأن المخاطر ضمن متطلبات الركيزة الأولى.

5. النتائج والتوصيات

1.5. التحليل ومناقشة النتائج

يتناول هذا الجزء من هذه الدراسة وصفاً للنتائج التي نجمت عن هذه الدراسة، ومن أجل تسهيل عملية تفسير النتائج، فقد اعتمدت الدراسة على النسب المئوية، وفيما يلى ملخصاً لإجابات الدول على كل محور من محاور الاستبيان².

1.1.5. الإطار التنظيمي لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

أ. مستوى تطبيق متطلبات الدعامة الثانية (Pillar II) بين الدول العربية:

أجابت 14³ دولة على الاستبيان المذكور ⁴، عشر دول أفادت بأنها أصدرت تعليمات/ إرشادات خاصة لتطبيق متطلبات الـ ICAAP. في حين أن دولة واحدة قامت بتوجيه المصارف لتطبيق متطلبات الـ ICAAP كجزءاً من متطلبات الحوكمة (لم تصدر تعليمات خاصة بالتطبيق)، ثلاث دول لم تقم بتطبيق متطلبات الدعامة الثانية من إطار بازل II.

كما أن كافة الدول المستجيبة والمطبقة لمتطلبات الدعامة الثانية تلزم المصارف بتزويد السلطة الرقابية بتقرير الـ (ICAAP). خمسة دول مستجيبة قامت بإصدار متطلبات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال خلال الفترة (2007-2012)، وثلاثة دول طبقت عملية الـ (ICAAP) خلال الفترة من (2012-

 $^{^2}$ تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات في الدر اسة الميدانية —التي طبقت على الجهات الرقابية في الدول العربية حول عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال - (ICAAP) ملحق رقم (1)، بهدف استعراض الأطر التنظيمية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) في الدول العربية، إضافة إلى الوقوف على المنهجيات و الأساليب الرقابية المستخدمة من قبل السلطات الرقابية لمر اجعة وتقييم عمليات التقييم الداخلي لم أس المال، و الأساليب الداخلية المستخدمة لدى المصارف في هذا الصدد. كما ويستعرض الاستبيان المذكور إجابات الدول في المحاور التالية:

أ. الإطار التنظيمي أعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ب. توثيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ت. دورية عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال.

ث. عملية المراجعة والتقييم الرقابية (SREP).

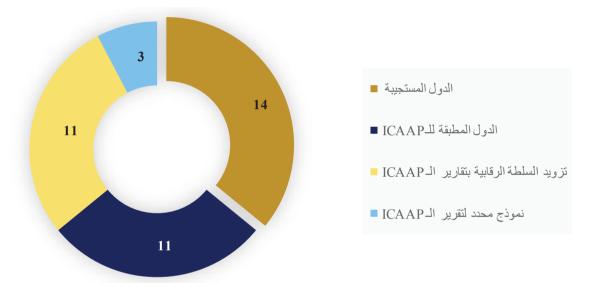
ج. التناسبية (Proportionality). ح. متطلبات الافصياح.

³ بلغت نسبة الاستجابة على الاستبيان 64% من إجمالي الدول العربية.

بيين الجدول رقم (1)، الدول العربية المستجيبة للاستبيان، والدول المطبقة منها لمتطلبات الدعامة الثلية
 (تاريخ الاصدار وتاريخ النفاذ).

2016)، فيما قامت دولتين بإصدار المتطلبات المذكورة خلال عامي (2018 - 2018). كما ستقوم دولة واحدة بإصدار المتطلبات لعملية الـ ICAAP خلال العام 2020.

الشكل رقم (1): مستويات تطبيق متطلبات الدعامة الثانية (Pillar II) من الشكل رقم (1): مستويات تطبيق متطلبات الدعامة الثانية (Pillar II)



وفيما يلي جدو لاً يبين الدول العربية المستجيبة للاستبيان، والدول المطبقة وغير المطبقة لمتطلبات الدعامة الثانية (تاريخ الاصدار وتاريخ النفاذ).

الجدول رقم (1): الدول المستجيبة للاستبيان والمطبقة والغير مطبقة للجدول رقم (1): الدعامة الثانية

الفترة بين تاريخ الإصدار وتاريخ النفاذ	تاريخ النفاذ	تاريخ الاصدار	الدول ^ج الجهات المستجيبة للاستبيان ⁶
-	2010/02/03	2010/02/03	البنك المركزي الأريني
سنة	2019/12/31	2019/01/01	مصرف الإمارات العربية المتحدة
-	2018/07/30	2018/07/30	مصرف البحرين المركز <i>ي</i>
-	طبيق خلال العام 2020	غير مطبق-بصدد الت	بنك الجزائر
-	2008/09/22	2008/09/22	مؤسسة النقد العربي
	. •		السعودي
-	مطبق	- -	بنك السودان المركزي
-	تم الإصدار كجزء من متطلبات الحوكمة الرشيدة		البنك المركزي العراقي
سنة	2012/12/31	2011/12/17	البنك المركزي العماني
ستة شهور	2014/12/31	2014/06/24	بنك الكويت المركزي
سنتان وثلاث	2010/10/31	2008/07/21	مصرف لبنان
شهور			
-	غير مطبق		مصرف ليبيا المركزي
10 أشهر	2016/12/31	2016/03/02	البنك المركزي المصري
-	2007/08/31	2007/08/31	بنك المغرب
سنة	2017/08/25	2016/08/25	سلطة النقد الفلسطينية

أظهرت نتائج الاستبيان أن أغلب الدول المستجيبة لم تقم بتطوير نموذج محدد لتقرير الـ ICAAP، حيث إنها تركت للمصارف حرية بناء نموذج لتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، مقابل دولتين فقط (الكويت ولبنان) قامتا

⁵ عدد الدول محل الدر اسة 22 دولة عربية.

⁶ عدد الدول المستجيبة 14 دولة عربية.

بتطوير نموذج محدد لتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. في المقابل قامت الدول المطبقة لهذا البند بتحديد متطلبات الحد الأدنى من أركان وعناصر تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، تتقاطع هذه المتطلبات بينها في الجدول رقم (2) أدناه:

الجدول رقم (2): متطلبات الحد الأدنى من أركان وعناصر تقرير التقييم الجدول رقم (2): متطلبات الداخلي لكفاية رأس المال

المعلومات العامة، نطاق التطبيق، العناصر	ملخص التقرير
الرئيسية للـ ICAAP، ملخص اختبار ات التحمل،	
تخطيط رأس المال.	
مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، دور	إطار حوكمة المخاطر
اللجان، دور التدقيق الداخلي.	
تحديد وقياس (أو تقييم) المخاطر الهامة وذات	تقييم المخاطر
العلاقة باحتياجات رأس المال. ملف المخاطر،	ومتطلبات رأس المال
شهية المخاطر، وقدرة رأس المال.	الداخلي
مصادر واحتياجات رأس المال. خطة رأس المال	تخطيط رأس المال
الحالى والمستقبلي، وصف الختبارات فحص	واختبارات التحمل
التحمل.	
تجميع احتياجات رأس المال الداخلية لكافة	تجميع أو توحيد
المخاطر . إر شادات التعامل مع التأثير ات المتنوعة .	المخاطر
جداول أو تفسيرات تلخص الاحتياجات الكلية	النتائج
لرأس المال ومصادر ها.	

تتعدد الأسباب حول قيام عدد من الدول بتطوير نماذج موحدة لتقارير الـ ICAAP، فمن ناحية تساعد هذه النماذج المصارف على تنظيم أفضل للمعلومات الواجب توفير ها للمراقب ولمعرفة التوقعات الرقابية بالخصوص، ومن ناحية أخرى، تساعد النماذج الموحدة المراقبين على إجراء مقارنات بين المصارف ولتنظيم أفضل للمعلومات التي تستلمها من المصارف. مع ذلك، ينبغي مراعاة تحقيق التوازن بين التوحيد والمرونة، حيث يتوقع من المصارف أن تكون قادرة على تطوير نماذجها الخاصة لتعكس احتياجاتها وظروفها

الخاصة. بمعنى آخر ينبغي أن تكون النماذج موحدة لكل المصارف، وفي نفس الوقت ذات مرونة كافية تعكس ظروف المصرف الخاصة.

ب. متطلبات الإطار التنظيمي لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال:

أشارت النتائج أن خمسة دول مستجيبة (الإمارات، السعودية، الكويت، لبنل، ومصر) حددت للمصارف اتباع منهجيات معينة لعملية النطبيق، حيث تشترك الإجابات في فرض منهجية (Pillar 1 Plus Approach and Internal) بين هذه الدول، في حين أفادت الدول المستجيبة الأخرى المطبقة (الأردن، البحرين، العراق، عمان، المغرب، وفلسطين) أنها تركت للمصارف حرية اختيار المنهجيات المختلفة للتطبيق. تتبع الدول عدة منهجيات من ناحية تطبيق عملية الـ ICAAP على مستوى موحد للمجموعة المصرفية الكلية. في حين أن لجنة بازل طلبت تطبيق مقررات بازل II على مستوى موحد في حين أن لجنة بازل طلبت تطبيق النشطة دولياً (لجنة بازل للرقبة المصرفية والمصرفية كالمصرفية النظاق التطبيق أي مؤسسة مملوكة بالكامل من قبل المصرف الأم من ضمن المجموعة المصرفية المصارف النها تأخذ مخاطر كامل المجموعة المصرفية. يطبق النطاق أيضاً على كافة المصارف النشطة دولياً في كل شريحة داخل المجموعة المصرفية على أساس موحد، ويقوم المراقب بدوره بالتأكد من أن المصارف مدعمة برأسمال كافي على أساس فردي (stand-alone basis).

هناك موضوع هام للمراقبين يتمثل في تحديد كيفية التعامل مع الـ ICAAPs للفروع والشركات التابعة للمجموعات المصرفية الدولية. حيث إن توجيهات الـ ICAAP يجب أن تحدد مسؤوليات واضحة بالنسبة لدور المصارف المحلية التي تعتبر فروعاً او شركات تابعة لمجموعة مصرفية دولية. في بعض الدول، تأتي المتطلبات ضمناً بموجب الإطار القانوني أو الرقابي للدولة، نتيجة لذلك من غير الضروري فرض توجيهات إضافية لأغراض تطبيق الـ ICAAP.

يتوقع المراقبون من المصارف المحلية ومجالس إدارتها (سواء أكانت على شكل شركة تابعة أو فروع مصرفية) أن يكونوا منخرطين ومخولين في أداء

مهامهم بالنسبة لعملياتهم الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP). حيث إن عملية تقييم كفاية رأس المال للمصارف التابعة يجب ألا تختلف عن تلك المتعلقة بالمصارف المحلية الأم، على الرغم من أن المصارف التابعة تعتمد بشكل كبير على أدوات القياس والتقييم للمصارف الأم بطريقة تتناسب مع خصائص السوق المحلية وتتسق معها.

وفي هذا الشأن، فإن خمسة من الدول المستجيبة للاستبيان والتي تطبق ICAAP (الأردن، الإمارات، عُمان، لبنان، ومصر)، بينت بأنها قامت بإلزام عملية التطبيق أيضاً على الفروع أو المصارف التابعة للمصارف المحلية، حيث إن الإطار القانوني لتلك الدول يتطلب من الفروع الأجنبية المصرفية تطوير ICAAP خاص بهم كصلاحيات للسلطة الرقابية المضيفة، في حين أن باقي الدول المستجيبة والمطبقة اكتفت بالتقارير المجمعة الصادرة عن المجموعة المصرفية الدولية وهي (البحرين، السعودية، العراق، الكويت، والمغرب، وفلسطين).

وفي كافة الدول المستجيبة والمطبقة لمتطلبات الدعامة الثانية، تقوم السلطات الرقابية فيها بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في عملية تطبيق التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. حيث إن معايير لجنة بازل للرقابة المصر فية تركز على مسؤولية المجلس في تحديد أهدافه واستر اتجيته للمخاطر، ومستوى المخاطر المقبول لديه، إضافة إلى الاشراف على تنفيذ السياسات ذات العلاقة بتطبيق الـ ICAAP. وتماشياً مع توجيهات المجلس، يجب على الإدارة العليا تنفيذ استر اتيجيات الأعمال، وأنظمة إدارة المخاطر، وعمليات وضوابط إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل يتوافق مع شهية المجلس المخاطر.

من أبرز ملامح مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بين الدول العربية ما يلي 7:

- 1. مسؤولية إدارة المصرف عن فهم طبيعة ومستوى المخاطر التي قد يواجهها المصرف، وكيفية الربطبين تلك المخاطر ومستويات رأس المال.
- 2. تقع على مجلس الادارة مسؤولية تحديد مستوى المخاطر المقبولة، وعلى المجلس التأكد من قيام الادارة بوضع إطار لتقييم المخاطر المختلفة ووضع نظام يربط بين المخاطر ومستوى راس مال المصرف، وايجاد وسلل لمراقبة مدى الالتزام بالسياسات الداخلية، كذلك فمن المهم ايضاً أن يقوم مجلس الادارة بتبني ودعم وجود رقابة داخلية قوية وسياسات واجراءات مكتوبة، وأن يتأكد من قيام الادارة التنفيذية بنشر هذه المعايير بشكل فعال في المصرف.
- 3. قيام مجلس الادارة بالتأكد من أن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تتم مرة في السنة عالاقل، وبحيث تتولد القناعة بأن عملية التقييم هذه قد اخذت بعين الاعتبار كافة الجوانب، وأنه لا يوجد أي تغيير ات جو هرية في خطوط العمل لدى البنك و هيكل المخاطر لديه تستوجب إجراء تعديلات على عملية التقييم.
- 4. تحديد الرغبة في المخاطرة لدى المصرف و التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر في المصرف تتضمن سياسات و منهجيات مفصلة تضع حدوداً تحوطية شاملة على أنشطة المصرف.
- 5. يجب أن يمتلك مجلس إدارة المصرف و الإدارة العليا معرفة كافية بجميع خطوط العمل الرئيسية لضمان السياسات المناسبة.
 - 6. الاطلاع على المخاطر بشكل مستمر.
- 7. الحوكمة والموافقة على مدى تقبل المخاطرة (risk appetite) والمشاركة في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واعتماده قبل تزويد السلطة الرقابية به.
- 8. الالمام بطبيعة المخاطر التي تواجه المصرف ورسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

⁷ تمثل هذه الملامح أهم النقاط المشتركة بين الدول المستجيبة.

- 9. تحديد درجة قبول المخاطر والقدرة على تحملها والتأكد من أن إطار إدارة المخاطر بالمصرف يشتمل على سياسات مفصلة تحدد الحدود الإحترازية لكل نشاطات المصرف تتناسب مع مقدرته على تحمل المخاطر وحجم مكونات رأس ماله.
 - 10. التأكد من وجود خطوات واضحة للمسؤولية والصلاحيات.
- 11. تحديد الحاجات المستقبلية لرأس المال على ضوء: أ- استر اتيجية المصرف المستقبلية (توسع جغرافي، تنويع الخدمات... الخ).
- ب- نتائج اختبارات الضغط (Stress Testing) التي يجب أن يقوم بها المصرف لمعرفة درجة حساسية رأس المال الحالي ومدى قدرته على مواجهة حوادث استثنائية محتملة في المدى المنظور.
- 12. در اسة المخاطر والحاجات المستقبلية ومقارنتها بالمستوى الحالي لرأس المال ووضع خطة عمل للخطوات الواجب اتخاذها في حال دعت الحاجة إلى رأس مال إضافي.
- 13. التأكد دورياً من كفاية رأس مال المصرف بحيث يتم الاحتفاظ برأس مال يفوق الحد الأدنى المطلوب تحسباً لمواجهة أي مخاطر أو متغيرات سلبية محتملة

ووفقاً للإجابات أيضاً، تقوم السلطات الرقابية التالية (البنك المركزي الأردني، مصرف الامارات العربية المتحدة، مؤسسة النقد العربي السعودي، البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العماني، مصرف لبنان، بنك المغرب، وسلطة النقد الفلسطينية) بإلزام مصارفها بإخضاع نتائج التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمراجعة من قبل التدقيق الداخلي أيضاً. وبشكل عام، فإن التعليمات/ التوجيهات الصادرة عن السلطات الرقابية المستجيبة تغطي الحد الأدنى من المتطلبات التالية:

- أ- الأحكام العامة والإرشادات اللازمة لإجراء عملية التقييم الداخلي لكفلية رأس المال.
- ب- التخطيط الرأسمالي للمصرف وخطط الأعمال الاستراتجية وملف المخاطر الخاصبه.

- ج- تحديد المعلومات الكمية والنوعية ضمن إطار التطبيق.
- د- تحديد المخاطر المغطاة والمخاطر غير المغطاة ضمن الدعامة الأولى/ الدعامة الثانية.

ومن أهم مراحل عملية التقييم الداخلي لرأس المال أيضاً، قيام المصارف بإجراء اختبارات ضاغطة وتحديد سيناريوهات لقياس قدرة رأس المال على الصمود في أوقات الأزمات. حيث أشارت غالبية الدول المطبقة (باستثناء دولة الامار ات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وبأنها ألزمت المصارف بإجراء اختبارات ضغط/ فحص التحمل، مع وجوب اتباع منهجية السلطة الرقابية في تحديد السيناريوهات خلال إجراء اختبارات فحص التحمل لأغراض التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. وتتلخص أهم المتطلبات المنصوص عليها من قبل السلطات الرقابية، فيما يتعلق باختبارات الضغطفي إطار عملية التقييم الداخلي لرأس المال، فيما يلي:

- أ- وجوب وأهمية إستخدام إختبارات الأوضاع الضاغطة ضمن إطار ICAAP.
- سعدت, idiosyncratic, and) ب- أهمية استخدام عدة سيناريو هات (ad-hoc scenarios).
 - ج- المسؤولية حول اختبارات الأوضاع الضاغطة.
 - د- سمات السيناريو هات وتكيفها بما يتوافق مع طبيعة المصرف.
 - ه-استخدامات النتائج وتوثيقها

لم يقم مصرف الامارات المركزي بوضع متطلبات معينة أو سيناريو معين لاختبارات الضغطفي عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى المصارف ولكن يقوم المصرف المركزي بمساءلة ومراجعة جميع النتائج.

و لم يقم البنك المركزي المصري بتحديد سيناريو هات معينة للاختبار ات الضغط.

و-تحديد اختبارات بالنسبة لكل عامل على حدة من العوامل المؤثرة في المخاطر التي يتعرض لها المصرف (Sensitivity Analysis) مثل التغير في معدلات الفوائد.

ز - اختبار ات بالنسبة لأكثر من عامل في وقت واحد (Scenario Tests)، (مثل انخفاض في معدلات الفوائد متر افق مع نقص حاد في السيولة...).

ح- أي اختبار ات أكثر شمو لا قد تُطلب من المصارف مستقبلاً.

ط-تمكين المصرف من التأقلم مع المتغيرات والتكيف مع مستجدات السوق.

ي-إنتهاج أسلوب إختبارات الضغط الإستباقية التي تمكن المصرف من التأكد من توفر الموارد الكافية والحد الأدنى من رأس المال في حالات الشدة والضغط.

ك- الوقوف على مقدرة المصرف في استقطاب الموارد اللازمة في حالة حدوث أية أزمات مالية.

أما بشأن ضمان توفر آليات مناسبة لحوكمة المصارف وإدارة المخاطر المختلفة لعملية التقييم الداخلي لرأس المال. أفادت كافة الدول المستجية والمطبقة بأنها قامت بتحديد عدد من الآليات وتطبيقها على المصارف، وتتشارك هذه الآليات في النقاط التالية:

- أ- مسؤولية المصرف بتحديد الوظائف والدوائر المشاركة في تصميم وإعداد عناصر ومراحل عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال.
- ب- مسؤولية مجلس الادارة عن اتساق عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال مع القرارات المتخذة في المصرف.
 - ج- مسؤولية مجلس الادارة بالإشراف على حوكمة ادارة المخاطر.
 - د- مسؤولية الادارة العليا تحديد درجة قبول المخاطر والقدرة على تحملها.
- ه- الالتزام بالتعليمات الصادرة بالخصوص بشأن ادارة المخاطر والحوكمة وانظمة الضبط الداخلي.

- و- وجود ثقافة ادارة المخاطر متينة، بحيث تعكس درجة قبول المصرف للمخاطر وقدرته على تحملها.
 - ز- تغطية كافة المخاطر ومجالات الأعمال والمخاطر المتصلة بها.
 - ح- توفير كادر مؤهل للقيام بأعباء إدارة المخاطر.
 - ط- استقلالية وظيفة إدارة المخاطر عن الانشطة التشغيلية.
 - ي- وجود سياسات لإدارة المخاطريتم مراجعتها بشكل دوري.

2.1.5. توثيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

تشير الاجابات إلى قيام كافة المصارف في الدول المستجيبة والمطبقة للـ ICAAP بتزويد السلطات الرقابية بتقارير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، كما أفادت أن دورية حصول السلطات الرقابية على هذه التقارير تتم مرة واحدة في كل سنة، في حين أن دولة واحدة (دولة الكويت) يتم فيها تزويد السلطة الرقابية بالتقارير مرتين في السنة.

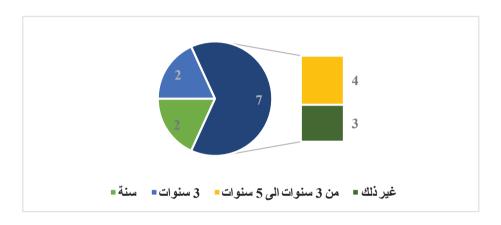
كما تناط عملية إعداد تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى الإدارة العليا، ودائرة المخاطر، ودائرة التدقيق الداخلي، والدائرة المالية وفق ما أشارت به إجابات غالبية الدول المطبقة. في لبنان يتم أحياناً الاستعانة بجهات خارجية لتنفيذ عملية التقييم أو أي جزء منها أو أي طرفه تراه الإدارة مناسباً. في حين أن عملية اعتماد التقرير (نتائج عملية التقييم) تقع على عاتق مجلس الإدارة و/ أو الإدارة التنفيذية كما أفادت به غالبية الدول المستجيبة، إضافة إلى ضرورة اعتماد التقرير من قبل إدارة المخاطر أيضاً، كما أفادت به مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي حالة فروع المصارف الأجنبية، يتم اعتماده من قبل المدير الاقليمي كما أفادت به جمهورية مصر العربية.

وبشأن عملية التقييم، وكون أن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال يجب أن تُبنى على أساس النظرة المستقبلية للمصرف (Forward-Looking). فتشير البيانات أن أغلبية الدول أشارت أن التقييم يبنى على فترة (ثلاثة إلى خمسة سنوات قادمة)، ويوضح الجدول التالي (الجدول رقم 3) إجابات الدول بالخصوص:

الجدول رقم (3): النظرة المستقبلية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس الحدول رقم (3): النظرة المسلك المال (ICAAP)

النظرة المستقبلية	الدولة/ السلطة الاشر افية
(3-5 سنوات)	البنك المركزي الأردني
(3-5 سنوات)	مصرف الإمارات العربية
	المتحدة
(على الأقل 3 سنوات)	مصرف البحرين المركزي
(1 سنة قادمة)	مؤسسة النقد العربي
	السعودي
(حسب خطة المصرف واستراتيجية الأعمل)	البنك المركزي العراقي
(3-5 سنوات)	البنك المركزي العماني
(1 سنة قادمة)	بنك الكويت المركزي
(على ضوء استراتيجية المصرف واختبارات	مصرف لبنان
الضغط)	
(3-5 سنوات)	البنك المركزي المصري
(لا تقل عن 18 شهر أللمصارف غير	بنك المغرب
النظامية وثلاث سنوات للمصارف النظامية)	
(3 سنوات)	سلطة النقد الفلسطينية

الشكل رقم (2): توزيع الدول في وفقاً للنظرة المستقبلية لعملية الـ (ICAAP) بناءً على عدد السنوات



3.1.5. دورية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

تتفق كافة الدول المستجيبة والمطبقة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على أن دورية تطبيق عملية التقييم تتم بشكل سنوي، في حين أن دولة واحدة فقط (الكويت) أظهرت أن عملية التقييم تتم كل سنتين. وفي هذا الشأن، تقوم السلطات الرقابية بالطلب من المصارف إجراء التعديلات الملائمة في حال تغير استراتيجية أو خطط العمل أو أي تغيرات ذات تأثير ملموس على الافتراضات والمنهجية المستخدمة في عملية التقييم الداخلي لرأس المال، عدا عن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ظهور أي مخاطر جديدة قد تتعلق بأنشطة المصرف عند إجراء عملية التقييم.

4.1.5. عملية المراجعة والتقييم الرقابية (Evaluation Process-SREP)

تشير عملية المراجعة والتقييم الرقابية (SREP) إلى العملية التي تنفذها السلطات الرقابية لمراجعة وتقييم التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

ومن ثم تكوين حكمها الكلي على المصرف ويتم اتخاذ التدابير العلاجية اللازمة عندما يكون ذلك ضرورياً.

تهدف هذه العملية إلى تقييم الإطار العام لمخاطر المصرف (risk profile) وعمليات إدارة المخاطر، وآليات الضبط الداخلي، وأنظمة الحوكمة الداخلية للمصرف، وكذلك مر اقبة التطبيق الفعلي للمتطلبات الرقابية والتحقق من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والاحتياجات الرأسمالية للمصرف. وفي هذا الإطار، أفادت عشرة دول مستجيبة ومطبقة لمتطلبات الدعامة الثانية (Pillar الي أنها تقوم بإجراء مراجعة وتقييم لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، تسعة دول منها تقوم بهذه العملية بشكل سنوي، دول واحدة مستجيبة أفادت بأنها تقوم بعملية التقييم بشكل نصف سنوي وذلك كما يظهر في الجدول رقم (4) أدناه. كما يلاحظ أن سبعة دول فقط قامت بتطوير منهجية (تشمل أساليب وأدوات) رقابية داخلية بشأن عملية المراجعة والتقييم الرقابية.

تتلخص إجابات الدول التي طورت منهجيات رقابية داخلية لعملية المراجعة والتقييم كما يلي 10:

- 1- القيام بمراجعة شاملة لتلك التقارير والتأكد من تو افر الحد الأدنى للتعليمات والمتطلبات.
- 2- عقد عدة اجتماعات سواء قبل أو بعد الاجتماع بالمصارف وتدوين الملاحظات على التقارير.
- 3- التأكد من قيام المصرف من عكس جميع المخاطر المتعلقة بعملياتها أثناء حساب معدل كفاية رأس المال ويطلب من المصرف معالجة تلك الملاحظات في التقرير القادم.
- 4- يتم تحديد معدل كفاية رأس المال المستهدف لكل مصرف باستخدام جدول اكسل يتم تعبئة ببعض العوامل المؤثرة في تحديد النسبة المستهدفة.
- 5- منهجية تقييم المخاطر غير المتضمنة في الحد الأدنى لرأس المال بالدعامة الأولى و فق بازل II.

 $^{^{10}}$ تمثل هذه النقاط أهم النهجيات و الأدوات الرقابية في عملية المراجعة الرقابية المشتركة بين الدول المستحدة.

- 6- منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- 7- منهجية التفتيش الدوري عبر التفتيش الميداني.
 - 8- منهجية التقييم الدوري عبر الرقابة المكتبية.
- 9- تحديد نسبة الملاءة الإفرادية الخاصة بكل مصرف، وذلك من خلال تقييم العناصر التالية:
 - أ. الأموال الخاصة المتوفرة للمصرف ونسب الملاءة.

ب. تقييم العناصر الكمّية التالية:

- مخاطر التركّز الإئتماني (على مستوى المدينين، على مستوى القطاعات وعلى مستوى التوظيفات السيادية).
 - مخاطر تقلّب أسعار الفائدة في محفظة المصرف.
 - الأهمية النظامية للمصرف.
 - مخاطر إضافية أخرى.

ج. تقييم العناصر النوعية:

- أنظمة الحوكمة.
- أنظمة إدارة المخاطر.
- أنظمة الرقابة والضبط الداخلي.
 - نتائج اختبار ات الضغط.
- 10- تطوير دليل داخلي لمنهجية تقييم عملية ICAAP.
- (capital buffer رأس المال عداد مصفوفة تقييم متطلب رأس المال assessment matrix).
- 12- إعداد استبيان يستخدم في إطار مهمات التفتيش الميداني للوقوف على مدى التزام المصرف وسلامة إجراءاته في عملية التقييم الداخلي لكفلية رأس المال.

إضافة إلى ذلك، قامت تلك الدول (وعددها سبعة) بتحديد المستويات الوظيفية للطاقم المسؤول عن عملية المراجعة والتقييم الرقابية. تتخلص هذه المستويات في الدول المستجيبة كما يلي:

- 1- فريق الرقابة المكتبية.
- 2- فريق الرقابة الميدانية.
- 3- مسؤول الالتزام (الامتثال).
- 4- دائرة تقييم المخاطر المصرفية.

إضافة إلى تحديد المستويات الوظيفية للطاقم المسؤول عن عملية المراجعة والتقييم الرقابية، قامت السلطات الرقابية في تلك الدول بتحديد مسؤوليات وأدوار هذا الطاقم، التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- 1- المراجعة الشاملة لتقرير تقييم كفاية رأس المال الداخلي للمصارف.
- 2- القيام بعمل (Gap analysis) بين تقارير المصارف وبين التعليمات الصادرة بهذا الشأن.
- 3- تدوين الملاحظات وجوانب القصور في تلك التقارير بغرض تفاديها وتحسين جودة التقارير مستقبلاً.
- 4- مشاركة كامل نتائج وملاحظات عملية المراجعة والتقييم الرقابية مع مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصارف.
- 5- وضع الضو ابط و السياسات التي تحكم عمليات التقييم في إطار الضو ابط الصيادر ة عن السلطة الرقابية.
 - 6- اعداد التقارير الدورية.
- 7- التأكد من كفاية الأموال الخاصة لكل مصرف مقارنة بنسبة الملاءة الإفرادية التي تمثّل نتيجة عملية مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

الجدول رقم (4): تطبيق عملية المراجعة والتقييم الرقابية (SREP) في الجدول رقم (4): تطبيق عملية الدول العربية

دورية عملية المراجعة والتقييم الرقابية	تحديد المستويات الوظيفية/ والمسووليات والأدوار	تطوير منهجية المراجعة والتقييم	إجراء عملية المراجعة والتقييم الرقابية	الدولة
سنوي	لم يتم التحديد	لم يتم تطوير منهجية	✓	البنك المركز <i>ي</i> الأردني
سنوي	لم يتم التحديد	لم يتم تطوير منهجية	✓	مصرف الإمارات العربية المتحدة
سنوي	✓	✓	✓	مصرف البحرين المركز <i>ي</i>
سنوي	✓	✓	✓	مؤسسة النقد العربي السعودي
سنوي	✓	✓	✓	البنك المركزي العماني
نصف سنوي	✓	✓	√	بنك الكويت المركزي
سنوي	✓	✓	✓	مصرف لبنان
سنوي	✓	✓	✓	البنك المركزي المصري
سنوي	✓	√	✓	بنك المغرب
سنوي	لم يتم التحديد	لم يتم تطوير منهجية	√	سلطة النقد الفاسطينية

إن نتائج عملية المراجعة والتقييم لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تتفذها السلطات الرقابية، تدفع أحياناً قيام السلطات بالتدخل في مرحلة مبكرة في حال وجود مخاوف أو مواطن ضعف في جوانب متعلقة برأس المال قد تظهر خلال عملية التقييم، وقد تصل أحياناً إلى فرض السلطات الرقابية العديد من الإجراءات الرقابية لضمان قيام المصارف باتخاذ إجراءات تصويبية

سريعة للمحافظة على مستوى رأس المال المطلوب. تتفاوت هذه الإجراءات حسب حدتها، وقد تصل أحياناً إلى سحب ترخيص المصرف المعني.

بالنسبة لإجابات الدول المطبقة لعملية الـ (SREP)، (كافة الدول المستجيبة والمطبقة باستثناء جمهورية العراق) والتي تقوم بتطبيق إجراءات تصويبية مبكرة، تتلخص الإجراءات الرقابية التي يتم اتخاذها من قبلهم بما يلي 11:

- 1- منح المصرف مهلة زمنية محددة للقيام بالتصويب، وإجراء المتابعات اللازمة مع المصرف بالخصوص.
- 2- تعزيز الأنظمة والإجراءات والعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر واليات الضبط والتقييم الداخلي.
 - 3- رفع رأس المال الأساسي والمساند للمصرف.
 - 4- منع المصرف من توزيع الأرباح.
 - 5- التشدد في متطلبات التمويل من أجل تخفيض المخاطر الائتمانية.
- 6- الحد من التعرضات الخطرة بما يشمل خطر الدخول في فئات معينة من العمليات.
- 7- بناء رأس مال إضافي لمواجهة الأثر المحتمل للأوضاع الصعبة (Stress Situations).
 - 8- إعادة تنظيم الهياكل القانونية أو الإدارية للمصرف.
 - 9- تقييد الأنشطة التوسعية للمصرف محلياً وخارجياً.
 - 10- سحب الترخيص بمزاولة العمل المصرفي.

ومن ضمن إجراءات السلطات الرقابية أيضاً قيامها بتصنيف المصارف من خلال وضع در جات تصنيف للمخاطر بناءً على نتائج التقييم، حيث أفادت سبعة دول 12 أنها تقوم بعملية التصنيف، هذا إلى جانب قيامها بالطلب من المصارف تزويدها بمستندات/ تقارير داعمة إلى جانب تقرير التقييم الداخلي، كما أنها تبحث تأثير العوامل الخارجية (على سبيل المثال دورة الأعمال، ومؤشرات السلامة الكلية) على عملية المراجعة والتقييم الرقابية.

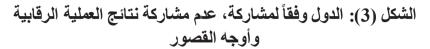
¹¹ تمثل هذه النقاط أهم الإجراءات الرقابية المشتركة التي تتخذها السلطات الرقابية في الدول المستجيبة.

¹² هذه الدول هي: الامار أت، البحرين، السعودية، عمان، لبنان، المغرب، وفلسطين.

وتطبيقاً لمبدأ الحوار بين السلطات الرقابية وإدارات المصارف بخصوص عملية المراجعة والتقييم الرقابية، وسعيها نحو مشاركة نتائج العملية الرقابية مع مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا، أفادت ثمانية دول أنها تشارك كامل نتائج عملية المراجعة والتقييم الرقابية مع مجلس الإدارة والإدارة العليا، إلى جانب قيام عشرة دول مستجيبة بمشاركة "جوانب القصور ومجالات الضعف" الرئيسية الناتجة عن عملية المراجعة والتقييم الرقابية، كما يظهر في الجدول (5):

الجدول (5): توزيع الدول وفقاً لمشاركة، عدم مشاركة نتائج العملية الجدول (5): الرقابية وأوجه القصور

مشاركة جوانب القصور والضعف الرقابية فقط	مشاركة كامل نتائج العملية الرقابية	السلطة الرقابية
✓	√	البنك المركزي الأردني
✓	✓	مصرف الإمارات العربية المتحدة
✓	✓	مصرف البحرين المركز <i>ي</i>
✓	✓	مؤسسة النقد العربي السعودي
✓	✓	البنك المركزي العماني
✓		بنك الكويت المركزي
✓		مصرف لبنان
✓	✓	البنك المركزي المصري
✓	✓	بنك المغرب
✓	✓	سلطة النقد الفلسطينية





مشاركة كامل نتائج العملية الرقابية

مشاركة جوانب القصور والضعف الرقابية فقط

5.1.5. التناسبية (Proportionality)

بينت النتائج أن ثلاثة دول مستجيبة و مطبقة لمتطلبات الدعامة الثانية (II)، أخذت بالاعتبار مبدأ التناسبية عند صياغة عملية المراجعة والتقييم الرقلية للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وذلك لكي تتناسب تقارير ها و منهجياتها مع حجم وتعقيد المصارف، حيث أن المصارف الصغيرة أو الأقل تعقيداً يسمح لها باستخدام منهجيات قياس وتقييم مبسطة كون لديها أطر إدارة مخاطر و عمليات باستخدام منهجيات ألم المصارف الكبيرة، فيما أفادت عدة دول مستجيبة (6 دول) بأنها ألزمت المصارف باستخدام منهجية موحدة في تحديد إجمالي رأس لمال الداخلي لجميع المصارف باستخدام منهجية المحددة، فأفادت ستة دول المال الداخلي لجميع المصارف. أما بشأن المنهجية المحددة، فأفادت ستة دول المال الداخلي لجميع المصارف. أما بشأن المنهجية بالزام مصارفها باتباع المنهجية المحددة، فأفادت ستة دول مستجيبة بالزام مصارفها باتباع المنهج الاقتصادي (Economic Approach) خصوصاً للمصارف الكبيرة. ويوضح الجدول التالي مستوى تطبيق مبدأ التناسبية بين الدول العربية:

الجدول (6): تطبيق مبدأ التناسبية في الدول العربية

المنهجية المحددة لتطبيق مبدأ التناسبية	الزام المصارف بمنهجية معينة	تطبيق مبدأ التناسبية	السلطة الرقابية
بالنسبة لمخاطر الدعامة الأولى فإن النسبة المحددة هي ألا تقل نسبة راس المال لمواجهة مخاطر الانتمان والسوق والتشغيل (نسبة كفاية راس المال) عن 12% اما بالنسبة لمخاطر الدعامة الثانية فهي تختلف من مصرف إلى آخر حسب هيكل مخاطر المصرف وتقييم البنك المركزي.	غیر ملزم	√	البنك المركزي الأردني
Pillar 1 plus approach	* 🗸	✓	مصرف الإمارات العربية المتحدة
Simplified Build Block Approach	* 🗸	غير مطبق	مؤسسة النقد العربي السعودي
Economic Approach	* 🗸	✓	مصرف البحرين المركزي
Simplified Build Block Approach	**√	✓	البنك المركزي العماني
المنهجية متروكة للمصارف ويتم مر اجعتها وتقييمها من قبل البنك المركزي	*✓	✓	بنك الكويت المركزي
 المصارف التي تملك مصارف تابعة في الخارج: Economic Approach. كافة المصارف العاملة في لبنان: Simplified Build Block Approach 	**√	√	مصرف لبنان
Simplified Build Block Approach	*√	√	البنك المركزي المصري
Economic Approach للمصارف الكبيرة	**√	✓	بنك المغرب
Simplified Build Block Approach	*✓	✓	سلطة النقد الفلسطينية

^{*} ملزم بحيث يتم تحديد نفس المنهجية بشكل موحد لجميع المصارف. ** ملزم بحيث يتم تطبيق مبدأ التناسبية.

وفي سبيل تطبيق مبدأ التناسبية، أفادت دولة واحدة (دولة فلسطين) بأنها تقوم بتقسيم المصارف إلى مجموعات/ فئات أخذاً بعين الاعتبار معيار إجمالي الأصول. يتم تقسيم المصارف إلى فئات وفقاً لما يلي:

- الفئة الأولى: المصارف التي يكون إجمالي أصولها أكثر من مليار دو لار.
- الفئة الثانية: المصارف التي يكون إجمالي أصولها ما بين 500 مليون دو لار ومليار دو لار .
- الفئة الثالثة: المصارف التي يكون إجمالي أصولها أقل من 500 مليون دولار.

حيث يتوجب على المصارف التي تصنف ضمن الفئتين الأولى والثانية أن تضمن في وثيقة عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال تقييماً للمخطر (مخاطر الدعامة الأولى ومخاطر الدعامة الثانية)، أما المصارف المصنفة ضمن الفئة الثالثة فيجوز لها ألا تتضمن بعض المخاطر (لا تتضمن بعض مخاطر الدعامة الثانية) شريطة تقديم المبررات الكافية لذلك وبموافقة السلطة الرقابية بالخصوص.

مستوى وأهمية مخاطر الدعامة الأولى ومخاطر الدعامة الثانية في الدول العربية:

أورد الاستبيان الذي تم توزيعه على الدول العربية متطلبات كمية للوقوف على مستوى وأهمية المخاطر التي يواجهها المصارف في الدول العربية، وذلك بتحديد نسبة المخاطر لمتطلبات رأس المال مقابلها. وفي هذا الخصوص، قلمت ستة دول مستجيبة بتعبئة البيانات المطلوبة (البحرين، السعودية، عمان، الكويت، المغرب، وفلسطين)، أربعة دول منها قامت بتعبئة بيانات مخاطر الدعامة الأولى فقط (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل)، ودولتين منها قامتا بتعبئة كافة البيانات المطلوبة وعلى مستوى الأنواع المختلفة من المخاطر التي تواجهها (السعودية وفلسطين). أما باقي الدول المستجيبة أشارت إلى محدودية البيانات لديها لتحديد مخاطر الدعامة الأولى، إضافة إلى

مخاطر الدعامة الثانية (المخاطر غير المغطاة بالكامل ضمن الدعامة الأولى، والمخاطر غير المغطاة في الدعامة الأولى).

وبشكل تجميعي، تستحوذ مخاطر الائتمان على النسبة الأكبر من مخطر الدعامة الأولى ما بين الدول العربية بمتوسط 64.84 في المائة، يليها من حيث الأهمية مخاطر التشغيل بنسبة 7.56 في المائة، ومخاطر السوق بنسبة 6.18 في المائة، وذلك ضمن مخاطر الدعامة الأولى، والجدول التالي يبين توزيع مخاطر الدعامة الاولى بين الدول العربية المستجيبة:

الجدول (7): توزيع مخاطر الدعامة الاولى بين الدول المستجيبة

الأهمية النسبية	المتوسط الحسابي بين الدول المستجيبية	مخاطر الدعامة الأولى
%83.58	%64.85	مخاطر الائتمان
%6.68	%5.18	مخاطر السوق
%9.74	%7.56	مخاطر التشغيل
%100	%77.59	مجموع مخاطر الدعامة
		الأولى

ومن الملاحظ من الجدول أعلاه، أن مخاطر الدعامة الأولى (مخاطر الائتمل، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق) تمثل 77.59 في المائة من إجمالي مخاطر الدعامة الأولى و الثانية بين الدول المستجيبة، حيث يمكن تمثيلها بالشكل التالى:

الشكل (4): توزيع مخاطر الدعامة الأولى بين الدول المستجيبة

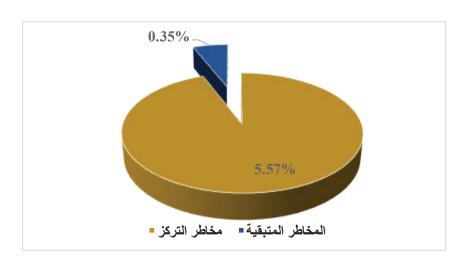


أما بشأن مخاطر الدعامة الثانية، ففي الجزء المتعلق بالمخاطر غير المغطاة بالكامل ضمن الدعامة الأولى، فتشير البيانات إلى أن مخاطر التركز هي أهم نسبة مخاطر لمتطلبات رأس المال مقابلها بنسبة 5.57 في المائة، يليه من حيث الأهمية المخاطر المتبقية 0.35 في المائة، أما بالنسبة لمخاطر الدول، فلم تحظ بمتطلبات رأس مال مقابلها، والجدول التالي يبين الجزء المتعلق بالمخاطر غير المغطاة بالكامل ضمن الدعامة الأولى:

الجدول رقم (8): توزيع المخاطر غير المغطاة بالكامل ضمن الدعامة الاولى بين الدول المستجيبة

الأهمية النسبية	المتوسط الحسابي بين	المخاطر غير المغطاة
الاهمتاء التستاء	الدول المستجيبة	بالكامل
%94.09	%5.57	مخاطر التركز
%5.91	%0.35	المخاطر المتبقية
-	-	مخاطر الدول
%100	%5.92	مجموع المخاطر غير
		المغطأة بالكامل

الشكل رقم (5): توزيع المخاطر غير المغطاة بالكامل في الدعامة الأولى بين الدول المستجيبة



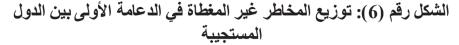
أما بخصوص المخاطر غير المغطاة في الدعامة الأولى، فتشير النتائج 14 أن مخاطر معدل الفائدة هي أهم نسبة مخاطر لمتطلبات رأس المال مقابلها بنسبة 3.76 في المائة، يليها مخاطر أخرى بنسبة 1.12 في المائة، ثم المخطر الاستراتيجية بنسبة 0.98 في المائة، ومخاطر السمعة بنسبة 0.86 في المائة، ومخاطر السيولة بنسبة 0.35 في المائة، يليها مخاطر الربحية بنسبة 0.15 في المائة، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، والمخاطر القانونية والامتثال بنسبة المائة، ومخاطر التوريق بأية متطلبات لرأس المال مقابلها، والجدول التالي يبن توزيع المخاطر غير المغطاة في الدعامة الأولى:

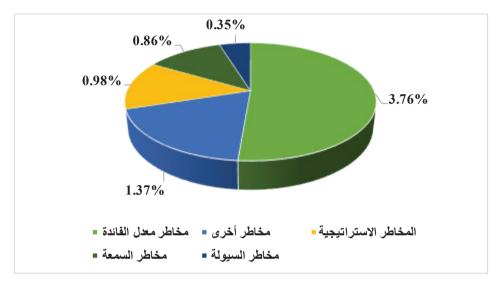
الجدول (9): توزيع المخاطر غير المغطاة ضمن الدعامة الاولى بين الدول المستجيبة

الأهمية النسبية	المتوسط الحسابي بين الدول المستجيبية	المخاطر غير المغطاة
%51.33	%3.76	مخاطر معدل الفائدة
%18.73	%1.37	مخاطر أخرى ¹⁵
%13.40	%0.98	المخاطر الاستراتيجية
%11.76	%0.86	مخاطر السمعة
%100	%7.32	مجموع المخاطر غير المغطاة

¹⁴ البيانات الواردة من دو لتين فقط.

 $^{^{15}}$ يشمل هذا البند (المخاطر الأخرى) على مخاطر الربحية 0.15%، و على مخاطر تكنولو جيا المعلومات 0.05%، و على المخاطر القانونية 0.05%، و على مخاطر التوريق 0.0%، و على مخاطر العوامل الأخرى 0.12%.

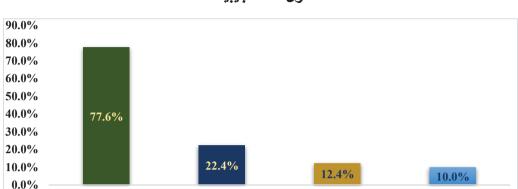




وتظهر النتائج التي تم التوصل إليها أن مخاطر الدعامة الأولى تشكل ما نسبته 77.6 في المائة من إجمالي المخاطر (مخاطر الدعامة الأولى ومخاطر الدعامة الثانية)، بينما تشكل مخاطر الدعامة الثانية 22.4 في المائة والتي تشمل المخاطر غير المغطاة بنسبة 12.4 في المائة، والمخاطر غير المغطاة بالكامل بنسبة 10.0 في المائة، والجدول التالي يبين توزيع هذه المخاطر بين الدول المستجينة:

الجدول (10): توزيع مخاطر الدعامة الأولى ومخاطر الدعامة الثانية بين الجدول (10)

مخاطر الدعامة الأولى	مخاطر الدعامة الثانية	البند
	%12.4	المخاطر غير المغطاة
	%10.0	المخاطر غير المغطاة
		بالكامل
%77.6	%22.4	الاجمالي



مخاطر الدعامة الثانية

مخاطر الدعامة الأولى

الشكل رقم (7): توزيع مخاطر الدعامة الأولى ومخاطر الدعامة الثانية بين الشكل رقم (7): الدول المستجيبية

6.1.5. متطلبات الافصاح

المخاطر غير المغطاة

المخاطر غير المغطاة بالكامل

تباينت إجابات الدول العربية حول ما إذا قامت بفرض متطلبات الإفصاح (Disclosure Requirements) على مصارفها فيما يتعلق بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. حيث يظهر من الإجابات الواردة أن ستة دول فقط قامت بتطبيق متطلبات الحد الأدنى من متطلبات الافصاح كما يظهر في الجدول رقم (7) أدناه. بالإضافة إلى متطلبات عملية الافصاح، أشارت أربعة دول

مستجيبة أن وتيرة عملية الافصاح فيما يتعلق بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال يجب أن تكون سنوية، فيما فرضت دولتين آخرين وتيرة إفصاح نصف سنوية بالخصوص.

كما أشارت ستة دول إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار الافصاح عن حجم المخاطر القصوى (Risk Tolerance)، إضافة إلى الافصاح عن حجم المخاطر المقبولة (Risk Appetite) بمعدل سبعة دول، وأخيراً، أفادت سبعة دول مستجيبة أنها طلبت من المصارف تزويد السلطة الرقابية بالتغذية الراجعة على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، كجزءاً من متابعات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

توى تطبيق متطلبات الافصاح في الدول العربية	11): مس	الجدول (
--	---------	----------

التغذية الراجعة	الافصاح عن حجم المخاطر المقبولة	الافصاح عن حجم المخاطر القصوى	وتييرة عملية الافصاح	تطبيق متطلبات الافصاح فيما يتعلق ب (ICAAP)	الدولة/ الجهة الاشرافية
✓	***	***	سنوية	✓	البنك المركزي الأردني
✓	✓	✓	نصف سنوية	✓	مصرف البحرين المركزي
√	***	***	***	***	مصـــرف الامــارات المركزي
***	***	***	سنوية	✓	مؤسسة النقد العربي السعودي
✓	✓	✓	سنوية	✓	البنك المركزي العماني
√	✓	✓	نصف سنوية	✓	بنك الكويت المركزي
√	√	✓	لم تحدد	✓	بنك المغرب
***	√	✓	سنوية	لم يتم التطبيق	مصرف لبنان
✓	***	***	***	لم يتم التطبيق	المركزي المصري
***	✓	✓	***	لم يتم التطبيق	المركزي العراقي
***	✓	***	***	لم يتم التطبيق	سلطة النقد الفلسطينية

وفي هذا الخصوص، نلخص فيما يلي أبرز متطلبات عملية الافصاح كما تضمنته ردود الدول المستجيبة:

- 1- التركيز على تطبيق المتطلبات الكمية والنوعية للإفصاح التي تفرضها السلطات الرقابية، ولا سيما متطلبات الحوكمة، والنماذج المستخدمة لتقييم مخاطر الركيزة الثانية.
- 2- الافصاح عن معلومات ادارة المخاطر وتشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها ووضع السيولة على اساس ربع سنوي واجال الاستحقاق وفق متطلبات الدعامة الثالثة من بازل II.
- 3- يتم تحديد جوانب المعالجة في التقارير وطرق نشر ها ودرجة تفصيلها بالاعتماد على المبادئ التالية:
- الشفافية: يجب أن تتضمن التقارير معلومات واضحة وملائمة ودقيقة.

- الشمولية: يجب أن تشمل التقارير كافة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إضافة إلى تركيبة وطبيعة الأموال الذاتية التي تغطيها. ويجب أن تشمل التقارير الجوانب التنظيمية (مثلا المتطلبات من الأموال الذاتية التنظيمية، النسب التنظيمية حسب نوع المخاطر...)، إضافة إلى الجوانب المستقبلية المتعلقة بتوقعات الإنتاج وبمدى التعرض للمخاطر. بذلك، سيصبح من الممكن تحديد مدى احترام القواعد، من للمخاطر. بذلك، سيصبح من الممكن تحديد مدى احترام القواعد، من جهة أولى، ودرجة تحقق التوقعات الخاصة بالنشاط وببنية المخطر المستهدفة، من جهة أخرى.
- التجميع وقابلية المقارنة: يجب إعداد التقارير في نماذج موحدة قدر الإمكان، وذلك بغرض تسهيل عملية جمع نتائج الدراسات المتعلقة بمختلف أنواع المخاطر ومختلف مستويات الأنشطة وبغرض توفير رؤية شاملة حول الوضعية العامة للمصرف فيما يتعلق بتعرضها للمخاطر
- يجب أن يكون المصرف قادراً، من خلال التقارير الداخلية، على توضيح وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين عملياته الخاصة بالتقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال التي تغطي، في الأصل، كل المخطر والتكاليف التنظيمية المتعلقة بالأموال الذاتية التي تطالب بها السلطة الرقابية.
- السرعة: يجب إرساء نظام إعداد التقارير الداخلية بطريقة تمكن من الإبلاغ في الوقت المناسب عن حالات التفاوت أو التجاوز بين الوضعيات العادية ذات المخاطر والحدود المرسومة.
- قابلية التنفيذ: يعتبر نظام إعداد التقارير المعتمد نظاما قابلا للتنفيذ بالنظر إلى البنية التنظيمية للمصرف ونظامه المعلوماتي. وينبغي تحديد هذان العنصران عند الاقتضاء.
- الاستمرارية: يتم إعداد التقارير على فترات منتظمة وحسب نموذج موحد، وتتم دراستها من قبل السلطة الرقابية.

- يجب أن يوضح التقرير حالات التعرض للمخاطر بالنسبة للأموال الذاتية في حوزة المصرف من أجل تغطية هذه المخاطر، كما يبين التقرير، بالتفصيل، تقييم ملاءمة أنظمة قياس المخاطر. علاوة على ذلك، يمكن هذا التقرير السلطة الرقابية من:
- تقييم أنواع المخاطر الحالية والمستقبلية وأثرها على مستوى الأموال الذاتية.
- تقييم حساسية ومتانة الفرضيات الأساسية لنظام تقييم الأموال الذاتية الداخلية.
- مراقبة مدى احترام أهداف المصرف من حيث ملاءمة وتخطيط الأموال الذاتية.
- إدخال تعديلات على الأموال الذاتية وفقاً لنوع المخاطر التي تم الإبلاغ عنها.

2.5. التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، توصي اللجنة العربية للرقابة المصرفية بما يلى:

- 1- ضرورة قيام المصارف المركزية العربية غير المطبقة بتبني تطبيق الركيزة الثانية (Pillar II) التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، حيث تأخذ بالاعتبار وجود مجموعة واسعة من أنواع المخاطر، وتقيس قدرة المصارف الداخلية على إدارة مخاطرها ورؤوس أموالها.
- 2- دعوة المصارف المركزية العربية للقيام بتطوير نماذج موحدة لتقارير المحال الـ ICAAP، فمن ناحية تساعد هذه النماذج المصارف على تنظيم أفضل للمعلومات الواجب توفير ها للمراقب ولمعرفة التوقعات الرقلية بالخصوص، ومن ناحية أخرى، تساعد النماذج الموحدة المراقبين على إجراء مقارنات بين المصارف ولتنظيم أفضل للمعلومات التي تستلمها من المصارف.

- 3- دعوة السلطات الرقابية في الدول العربية القيام بتطوير منهجية (تشمل أساليب وأدوات) رقابية داخلية بشأن عملية المراجعة والتقييم الرقابية.
- 4- إخضاع نتائج التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمراجعة من قبل التدقيق الداخلي في المصرف.
- 5- قيام السلطات الرقابية بإلزام المصارف بتوفير بيانات لتحديد مخاطر الدعامة الأولى، إضافة إلى مخاطر الدعامة الثانية (المخاطر غير المغطاة بالكامل ضمن الدعامة الأولى، والمخاطر غير المغطاة في الدعامة الأولى) وذلك لغاية احتساب متطلبات راس مال مقابل المخاطر غير المغطاة بالكامل ضمن الدعامة الأولى، والمخاطر غير المغطاة بالكامل ضمن الدعامة الأولى، والمخاطر غير المغطاة في الدعامة الأولى.
- 6- قيام السلطات الرقابية بحث المصارف على تطبيق متطلبات الافصاح عن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وذلك تطبيقاً لمتطلبات الدعامة الثالثة من مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- 7- مراعاة قيام السلطات الرقابية بالأخذ بعين الاعتبار "مبدأ التناسبية" عند تطوير منهجية المراجعة والتقييم الرقابية، وذلك لكي تتناسب تقاريرها ومنهجياتها مع حجم وتعقيد المصارف وملف مخاطرها.

قائمة المراجع والمصادر

- Basel II Pillar II practice study: World Bank group 2018.
- Consultation Paper on Guidance for the Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP) The Central bank of Bahamas. Bank Supervision Department. Publication Date: October 9, 2015
- ECB Guide to the internal capital adequacy assessment process (ICAAP), European Central bank, banking Supervision, November 2018.
- FSI Insights on policy implementation No 16, Proportionality under Pillar 2 of the Basel framework, Financial Stability Institute, July 2019.
- International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: a Revised Framework, issued by the Basel Committee on Banking Supervision BCBS, June 2006.
- Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP) for Deposit-Taking Institutions, Sound Business and Financial Practices, office of the superintendent of Financial Institutions Canada.
- Mckinsey working papers on risks, Number 27: mastering ICAAP, May 2011.
- Supervisory Policy Manual, Supervisory Review Process, V.4 08.04.2016, Hong Kong Monetary Authority (HKMA).
- التعليمات الرقابية بشأن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال:(ICAAP) البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والاشراف، 9 مارس 2016.
 - نتائج ردود الدول على الاستبيان حول "عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال".



للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربى

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربى

ص.ب. 2818

أبوظبى - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae





http://www.amf.org.ae



